مشهد إسرائيل والمسألة الفلسطينية:

مساعي تصفية المسألة الفلسطينية سياسيا وأخلاقيا

مهند مصطفى

مدخل

يــتابع هذا الفصل مشــهد العلاقات الفلسطينية الإســرائيلية في العام المنصرم، والذي وصل ذروة مساعي اليمين الصهيوني بقيادة بنيامين نتنياهو لحسم (تصفية) المسألة الفلسطينية، سياسياً وأخلاقياً وعلى الأرض. وتنسجم خطة التسوية الأميركية «السلام من أجل الازدهار» أو ما يعرف إعلاميا وشعبيا بصفقة القرن،[1] مع التوجه الإســرائيلي لحســم الموضوع الفلســطيني، لا بل إنها في جانب من مركباتها تذهب أبعــد مــن الإجماع الإســرائيلي، وتطــرح محاور لم تكــن ذات أولوية في الســجال الإســرائيلي حول الحل النهائي. إلى جانب صفقة القرن التي ســنتطرق لها في هذا التقرير، فقد عملت إسرائيل في السنة الأخيرة على الأمور التالية:

- أولا: تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية من خلال توسيع المستوطنات والطرق المؤدية إليها، وتصعيد هدم البيوت الفلسطينية في مناطق «ج»، وكل ذلك تماشيا مع أفق صفقة القرن، التي كانت تعلم إسرائيل بتفاصيلها قبل نشرها.[2]
- ثانيا: الضغط على الســلطة الفلســطينية سياســيا واقتصاديا، ومحاولة تقزيم دورها السياسي والمجتمعي في الضفة الغربية، بما يتلاءم مع الدور الذي تريده لها إســرائيل في هذه المرحلة، والمتمثل في ثلاث مســائل مركزية فقط: التنسيق الأمنــي، وتقــديم الخدمــات المدنية للســكان في مناطقهــا، واســتمرار التعاون

الاقتصادي بما يخدم أساسا السوق الإسرائيلي. حيث صعدت إسرائيل من ضغطها على السلطة الفلسطينية، لا سيّما في نهب (٥٠٢ مليون شيكل) من أموال الضرائب، بقيمة المبلغ الذي تدفعه السلطة لأسر الشهداء والأسرى.[٣]

- ثالثا: العمل على التوصل إلى تسوية بعيدة الأمد مع قطاع غزة، بهدف كسب الهدوء والأمن من جهة، وفصل موضوع غزة عن قضية الاحتلال في الضفة الغربية من جهة ثانية، والحفاظ على حالة الانقسام في المشهد الفلسطيني من جهة ثالثة. فمنذ سنوات لا تنظر إسرائيل إلى قطاع غزة كمشكلة أمنية فحسب، وإنما كقضية سياسية تسعى إلى تسويتها بما يتلاءم مع رؤيتها لحسم الموضوع الفلسطيني لصالحها.[٤]
- رابعا: عملت إسرائيل ومؤيدوها في الخارج على وسم النقد للصهيونية أو لإسرائيل كـ «بيت قومي لليهود» على أنه جزء من تعريف معاداة السامية، حيث تبنت دول أوروبية، ومنها البرلمان الفرنسي، إلى جانب الولايات الأميركية التعريف الموسع لمعاداة السامية، وهو الأمر الذي يهدف إلى تفريغ الخطاب النقدي والسياسي الفلسطيني وخطاب الداعمين للقضية الفلسطينية من القوة الأخلاقية، والتي تتمثل في رفض الاحتلال والسيطرة على شعب كامل ومنعه من حقه في تقرير المصير.[٥]

لا تريد إسرائيل من تطبيع علاقتها مع العالم العربي بناء تحالف إقليمي عربي-إسرائيلي ضد إيران فحسب، بل وأيضاً تهميش الموضوع الفلسطيني وتذييله في سلم الاهتمام العربي.

- خامسا: عملت إسرائيل على تعزيز علاقتها مع دول عربية، وقد فصلت التقارير الإستراتيجية لمركز «مدار» هذه المسألة في صفحات التقارير السابقة. ولا تهدف إسرائيل من ذلك إلى تطبيع علاقتها مع العالم العربي وبناء تحالف إقليمي عربي–إسرائيلي ضد إيران فحسب، بل إلى تهميش الموضوع الفلسطيني وتذييله في سلم الاهتمام العربي، لا بل السعيّ إلى إيجاد مقاربة مشتركة إلى حد ما بين التصور الإسرائيلي للتسوية السياسية مع الجانب الفلسطيني وبين تصور بعض الدول العربية. وقد تجلى ذلك في بعض البيانات العربية الرسمية المكتوبة والمنطوقة حول اعتبار أن الصفقة الأميركية يمكن لها أن تشكل أساسا للمفاوضات بين إسرائيل والجانب الفلسطيني. كما يدور الحديث في أوساط إعلامية وسياسية عن توجه لتوقيع دول عربية اتفاقيات عدم اعتداء بينها وبين إسرائيل، وتحديدا مع دول خليجية. وقد أشار إلى ذلك بشكل واضح وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، عدة مرات.[٦] فضلا عن مفاخرة نتنياهو المتكررة عن وجود علاقات بين إسرائيل والكثير من الدول العربية، وذلك على الرغم من الاعتقاد أن العلاقات مع العالم العربي لن تصل لمرحلة التطبيع بدون الوصول إلى تسوية مقبولة للمسألة الفلسطينية.[٧]

- سادسا: تعمل إسرائيل بالتعاون الكامل مع الولايات المتحدة الأميركية على نزع شرعية منظمات دولية قد تُشكل منفذا للسياسة الفلسطينية في الضغط على إسرائيل أو محاكمتها أو التنديد بها، كما تفعل إسرائيل مؤخرا في محاولة لنزع شرعية محكمة الجنايات الدولية ووصفها بمعادة السامية. وقبلها مع منظمة اليونسكو، وقطع المساعدات الأميركية عن منظمة وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين الاونروا.[٨]
- سابعا: تعمل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بمثابرة على قمع التعبير النضالي المسلح الفلسطيني في ظل غياب الأفق السياسي وفي ظل توسيع المستوطنات، وهو ما يعطي للحكومة الإسرائيلية القدرة على إدارة الاحتلال بأقل الخسائر الأمنية، بعد أن استطاعت إسرائيل إزالة الأعباء السياسية للاحتلال عن كاهلها في السنوات الأخيرة جراء تراجع مكانة القضية الفلسطينية إقليميا وعالميا. فحسب المعطيات التي نشرها جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) يتضح أنه استطاع خلال العام ٢٠١٩ منع ٥٦٤ عملية عسكرية فلسطينية جدية، كما سُجل تراجع تدريجي في عدد المصابين الإسرائيليين منذ عام ٢٠١٥، من ١٦٥ قتيلا وجريحا عام ٢٠١٥ إلى ٥٩ عام ٢٠١٩.[٩]

تعمل إسرائيل بالتعاون الكامل مع الولايات المتحدة الأميركية على نزع شرعية منظمات دولية قد تُشكل منفذا للسياسة الفلسطينية في الضغط على إسرائيل.

١. خطة قيد التنفيذ:

يستعرض هذا القسم من التقرير الخطوات التي تم تنفيذها على الأرض في العام ٢٠١٩ تحديدا، والتي كانت جزءا من الخطة الأميركية حتى قبل نشرها وصبّت في النهاية في صالحها، وسوف يتم التطرق إلى تصريحات مسؤولين أميركيين سبقت نشر الخطة ومهدت لمضمونها.

أولا: تصريحات مسؤولين أميركيين والمواقف الحزبية الإسرائيلية منها

بادرت الإدارة الأميركية بمجموعة خطوات تمهيدية لصفقة القرن، وتحديدا: الاعتراف بالقدس كعاصمة موحدة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، وقف التمويل لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). جاء البيان الأهم خلال العام ٢٠١٩، وفق هذا التوجه، وهو إعلان وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لا تخالف القانون الدولي، وهو تصريح لا ينمّ عن مخالفة القانون الدولي في هذا الشأن فحسب، وإنما عن تبني الخطاب السياسي الإسرائيلي والسردية الإسرائيلية فيما يتعلق بمناطق الضفة الغربية.[١٠] وسبق بيان بومبيو، تصريح سفير الولايات المتحدة الأميركية توماس فريدمان، بأن

مهدت الإدارة الأميركية لصفقة القرن بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، ووقف التمويل «الأونروا»، واعتبار بومبيو أن المستوطنات لا تخالف القانون الدولي.

إسرائيل من حقها ضم مناطق من الضفة الغربية،[11] مكملا للرؤية الأميركية للصراع وحلّه، حتى قبل النشر الرسمي لصفقة القرن.

اعتبر نتنياهو تصريح بومبيو إصلاحا لظلم تاريخي، وبرأيه فإن ترامب «قال الحقيقة البسيطة» كما فعل بالنسبة للقدس والجولان.[12] كما رحب رئيس حزب أزرق أبيض، بيني غانتس بالإعلان الأميركي، «أبارك الإدارة الأميركية على هذا التصريح المهم، الذي يؤكد مجددا وقوفها الصلب إلى جانب إسرائيل والتزامها بأمن ومستقبل الشرق الأوسط كله.. مصير المستوطنات والسكان في يهودا والسامرة يجب أن يتحدد في تسويات تلبي احتياجات الأمن وقادرة على الدفع بالسلام، تسويات تخدم الطرفين وتعكس الواقع على الأرض».[13] أما موشيه يعلون الذي يعتبر أحد قادة، أزرق أبيض، فقد صرح ردا على التصريح الأميركي، «أبارك إعلان الإدارة الأميركية والتوضيح التاريخي، أن الاستيطان في يهودا والسامرة لا يشكل انتهاكا للقانون الدولي. جيد أنه ما كان واضحا لنا دائما، يأخذ شرعية كهذه، لا يوجد شعب محتل في أرضه».[14]

اعتبر حزبا العمل والمعسكر الديمقراطي الإعلان الأميركي خاطئا ومضرا، وان المستوطنات هي العقبة الأساسية أمام التسوية والسلام.

وأثنى رئيس الكنيست من حزب الليكود، يولي ادلشطاين على القرار قائلا «تصريح الإدارة الأميركية هو انتصار واضح لإسرائيل أمام قرار المحكمة المخزية للاتحاد الأوروبي الذي طالب بتوسيم منتجات اليهود فقط. هذا عدل تاريخي وأخلاقي من الدرجة الأولى والذي يقوي إسرائيل. أبارك الرئيس ترامب على هذه المقولة الواضحة والشجاعة. الخطوة القادمة– فرض السيادة الإسرائيلية في يهودا والسامرة».[15]

أما مجلس المستوطنات فقد أصدر بيانا أكد فيه على النتيجة التي يريدها ادلشطاين وهي فرض السيادة على الضفة الغربية، فقد جاء في بيان مجلس المستوطنات، «نبارك إدارة ترامب على كشف الحقيقة فيما يتعلق بمكانة المستوطنات الإسرائيلية في يهودا، السامرة وغور الأردن. هذا قرار دراماتيكي، ونبارك كل من عمل على إصداره. الآن أصبح واضحا للجميع– يهودا، السامرة وغور الأردن هي جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، بعد الاعتراف الأميركي علينا التقدم للمرحلة القادمة–فرض السيادة على المستوطنات الإسرائيلية».[16]

في المقابل شجب حزبا العمل والمعسكر الديمقراطي الإعلان الأميركي، حيث صرح رئيس المعسكر الديمقراطي، نيتسان هوروفيتش، أن «إعلان الولايات المتحدة خاطئ ومضر، المستوطنات هي العقبة الأساسية أمام التسوية والسلام، وهي غير قانونية حسب تعريف القانون الدولي، فضلا عن أنها تضر بالمصلحة الإسرائيلية والفلسطينية، كان على الولايات المتحدة أن تطالب بوقف البناء في المستوطنات

وتجديد فوري لعملية السلام، لا يوجد حل للصراع سوى حل الدولتين». أما رئيس حزب العمل–غيشر، عمير بيرتس فقد حذر أن «تحديد أن المستوطنات هي قانونية سوف تعطي شرعية لملايين الفلسطينيين المطالبة بمواطنة متساوية وحقوق كاملة، ثمن الصراع تدفعه أجيال من الإسرائيليين. فهو مشكلة إستراتيجية إسرائيلية وليست أميركية، هنالك إما دولتان أو دولة واحدة غير صهيونية ولا يهودية، ليس هنالك إمكانية ثالثة».[١٧]

ثانيا: المؤتمر الاقتصادي في المنامة

عقدت الإدارة الأميركية في ٢٥ و ٢٦ حزيران ٢٠١٩ مؤتمرا في العاصمة البحرينية المنامة من أجل عرض الشق الاقتصادي في الخطة الأميركية أطلق عليه رسميا «ورشة عمل السلام من أجل الازدهار»، استعرض خلاله دافيد كوشنير الشق الاقتصادي أمام وفود عربية وأجنبية. وجاء هذا المؤتمر تمهيدا لنشر الشق السياسي للخطة والتي أعلن عنها في كانون الثاني ٢٠٢٠.

هدف مؤتمر المنامة إلى جذب دعم الدول العربية للخطة الأميركية والتي تم تفصيلها لاحقا في الخطة الأميركية التي نشرت كاملا، ويحتل الشق الاقتصادي ثلثيّ الخطة. تتضمن الخطة دعما للسلطة الفلسطينية، مصر، الأردن ولبنان بمبلغ يصل إلى ٥٠ مليار دولار تتوزع على عشر سنوات. قاطعت السلطة الفلسطينية المؤتمر لرفضها كل الخطة الأميركية منذ الإعلان الأميركي عن الاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل وقرار نقل السفارة إليها، ولم تشارك فيه إسرائيل بوفد رسمي كذلك. وقال منظمون في أحاديث خاصة إن ذلك مرده القلق من أن يُضعف مصداقية المؤتمر أكثر بعد انتخابات في إسرائيل لم تسفر عن حكومة ائتلافية جديدة. ووصف نتنياهو مؤتمر البحرين بأنه يندرج في إطار مسعى أميركي «لتحقيق مستقبل أفضل وحل مشكلات المنطقة».[١٨]

من ضمن الخطوات التي اتخذها بينيت لتعزيز السيطرة الاستيطانية، الإعلان عن سبع محميات طبيعية جديدة في الضفة الغربية، وعن توسيع ١٢ محمية قائمة.

ثالثا: تنفيذ الخطة على الأرض قبل إعلانها والتمهيد لتطبيقها

تنطلق الخطة الأميركية من قاعدة حق القوة في فرض الوقائع على الأرض واعتمادها أساسا، بمعنى أنك تحصل على كل ما نفذته على أرض الواقع حتى لو لم يكن قانونيا. في هذا الصدد، تتبنى الخطة التصور الإسرائيلي الأكثر تطرفا فيما يتعلق بالمستوطنات والحدود، حيث لم تفرق الخطة، حتى حسب المفاهيم الإسرائيلية، بين المستوطنات القانونية وبين المستوطنات غير القانونية.

بناء على تلاقي التصور الإسرائيلي والأميركي في ظل إدارة ترامب زادت وتيرة الاستيطان في السنوات الأخيرة لا سيّما في العام المنصرم. وقد اتخذ وزير الدفاع

الإسرائيلي الحالي، نفتالي بينيت ، مجموعة من الإجراءات لتعزيز السيطرة الإسرائيلية على مناطق «ج»، وهي المناطق التي يطالب بينيت منذ دخوله العمل السياسي بضمها إلى السيادة الإسرائيلية.[١٩] ومن ضمن الخطوات التي اتخذها بينيت لتعزيز السيطرة الاستيطانية على المناطق، هو الإعلان عن سبع محميات طبيعية جديدة في الضفة الغربية، وعن توسيع ١٢ محمية قائمة. وتهدف سياسة المحميات الطبيعية إلى منع الفلسطينيين من التوسع في هذه المحميات، والتضييق على الحيز الفلسطيني باسم الطبيعة. في رسالته في هذا الصدد كتب بينيت: «اليوم نحن نمنح القوة الكبيرة لأرض إسرائيل، ومستمرون في تطوير الاستيطان اليهودي في مناطق «ج»، بالأفعال لا بالكلمات. في منطقة يهودا والسامرة، مواقع طبيعية مع مناظر خلابة، سوف نوسع القائمة ونفتح مواقع جديدة».[٢٠] تجدر الإشارة إلى أن هنالك بُؤرا استيطانية تتم اقامتها داخل هذه المحميات التي تقام على أراض عامة وخاصة فلسطينية، غير أن إسرائيل لا تقوم بإخلائها.[٢١] وتشير المعطيات أن هنالك ٥١ محمية طبيعية في مناطق «ج»، تصل مساحتها الكُلية إلى ٥٠٠ ألف دونم، في حين تصل مساحة المحميات الطبيعية الجديدة التي أعلن عنها بينيت إلى ١٣٠ ألف دونم.[٢٢]

تشير معطيات حركة «السلام الآن» أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية (بدون القدس) وصل في العام ٢٠١٨ إلى حوالى ٤٢٧ ألف مستوطن. يشكلون ٥٪ من مجموع سكان دولة إسرائيل. علاوة على ذلك، وصل عدد المستوطنات التي أقيمت بقرار حكومي إلى ١٣٢ مستوطنة، فيما يبلغ عدد المستوطنات التي أقيمت بدون قرار حكومي، والتي تسمى في القاموس السياسي والقضائي الإسرائيليين بُؤرا استيطانية، إلى ١٢١ مستوطنة.[٢٣] في هذا الصدد، أمر نتنياهو بأن يتم ربط ١٢ بؤرة استيطانية غير قانونية بالكهرباء.[٢٤]

وأكد تقرير نشره «معهد القدس لشؤون الجمهور والدولة» حول المستوطنات في نيسان عام ٢٠١٩، وذلك عشية نشر الخطة الأميركية المعلومات السابقة، علماً أن من يرأس المعهد هو دوري غولد مستشار نتنياهو السياسي السابق، والذي قال إنه شارك في صياغة صفقة القرن. يشير التقرير أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية يصل إلى حوالى ٤٤٨ ألف مستوطن، يُشكلون، حسب معطيات المعهد، حوالي ١٥٪ من مجمل السكان الذين يعيشون في الضفة الغربية. وحسب تقديرات إحصائية أخرى لعدد الفلسطينيين في الضفة، والتي يشير لها تقرير المعهد أيضا، فإن عدد السكان الفلسطينيين القائمين في الضفة هو ١,٧ مليون، ما يرفع نسبة المستوطنين إلى ٢٦٪.[٢٥] وتتفق معطيات المعهد مع معطيات حركة «السلام الآن» أن

تقرير «معهد القدس لشؤون الجمهور والدولة» حول المستوطنات في نيسان عام ٢٠١٩: عدد المستوطنين في الضفة الغربية يصل إلى حوالى ٤٤٨ ألف مستوطن، يُشكلون، حوالي ١٥٪ من مجمل السكان الذين يعيشون في الضفة الغربية.

نسـبة المسـتوطنين من مجمل سكان إسـرائيل تصل إلى ٤٪. تشير المعطيات أيضا أن ٧٧٪ من المستوطنين يعيشون في الكتل الاستيطانية، والتي تحظى عملية ضمها للسـيادة الإسـرائيلية بإجماع واسـع داخل إسـرائيل، فيما يعيش الباقي في عمق الضفة الغربية، مع التأكيد أن كل المستوطنين يسكنون في مناطق «ج».

يكمـل المعهد عـرض معطياته، بالاعتمـاد على إحصائيات مجلس المسـتوطنات، والتـي بلا شـك لعبـت دورا في تحديد مسـار خطـة ترامب وفكرة فرض السـيادة الإسرائيلية على أراض في الضفة الغربية، وذلك كما تبين الجداول التالية[٢٦]:

جدول (١): مساحة المناطق في الضفة الغربية

	المساحة: كيلو متر مربع	النسبة
الضفة الغربية	٥,٧٢٢	١٠٠
منطقة «أ»	٩٨٢	١٧,١٠
منطقة «ب»	١,٠٣٥	١٨,١٠
محميات طبيعية	١٦٦	٢,٩
مناطق «ج»	٣,٥٣٩	٦١,٩

تفيد معطيات حركة «السلام الآن» أن نسبة المستوطنين من مجمل سكان إسرائيل تصل إلى ٤٪.

يبـين الجـدول أن مناطـق «ج»، تشـكل حوالي ٦٠٪ من الضفـة الغربية، وتصل مساحة نفوذ المستوطنات إلى حوالي ٩٪ من مساحة الضفة الغربية. كما يبين الدور الذي تلعبه المحميات الطبيعية في السيطرة على مناطق الضفة الغربية وفي التضييق على التطور الفلسطيني من حيث البناء والزراعة.

جدول (٢): مساحة النفوذ والبناء في الضفة الغربية

	المساحة بالدونم	النسبة
المستوطنات		
مناطق نفوذ	٥٣٧٠٠٠	٩,٣
منطقة بناء	٨٧٠٠٠	١,٥
منطقة فارغة للتخطيط والبناء	٤٥٠٠٠٠	٧,٩
الفلسطينيون		
منطقة فلسطينية مبنية بكل الضفة	١,١٦٧,٠٠٠	٢٠,٣
منطقة فلسطينية مبنية في مناطق «ج» (من مجمل المساحة)	٢٤٢٠٠٠	٤,٢٣

ويشـير الجـدول (٣)، إلى بداية البناء الاسـتيطاني منذ فتـرة رابين، ويبين أن وتيـرة البناء الاسـتيطاني في عهد الرئيس ترامب قـد ازدادت، رغم أنه في المعدل فإن البناء الاسـتيطاني في فترات نتنياهو الأخيرة لم تكن تختلف عن من سـبقوه بشـكل جذري، ولكن يمكن تفسـير ذلك بتراجع وتيرة الاستيطان في فترة الرئيس الأميركي باراك أوباما.

جدول (٣): البناء الاستيطاني في الضفة الغربية ١٩٩٥-٢٠١٨

السنة	الحكومة	بداية البناء الاستيطاني	المعدل
١٩٩٥	إسحق رابين	٢٨٥٤	
١٩٩٦	شمعون بيريس	١٩٨٠	٢٤١٧
١٩٩٧	بنيامين نتنياهو	٢٥٦٢	٣٤٣٤
١٩٩٨	نتنياهو	٤٣٣٣	
١٩٩٩	نتنياهو	٣٤٠٧	
٢٠٠٠	إيهود باراك	٥٠٤٩	٣٣٧١
٢٠٠١	باراك	١٦٩٣	
٢٠٠٢	أريئيل شارون	١٥٦٨	١٩٠٥
٢٠٠٣	شارون	٢٠٧٣	
٢٠٠٤	شارون	١٩٤٤	
٢٠٠٥	شارون	٢٠٣٦	
٢٠٠٦	أولمرت	١٥١٩	١٧٧٤
٢٠٠٧	أولمرت	١٤٧١	
٢٠٠٨	أولمرت	٢٣٣٢	
٢٠٠٩	نتنياهو	١٩٦٤	١٧١٤
٢٠١٠	نتنياهو	٧٥٨	
٢٠١١	نتنياهو	١١٠٧	
٢٠١٢	نتنياهو	١٢١٣	
٢٠١٣	نتنياهو	٢٩٤٦	
٢٠١٤	نتنياهو	١٦٠١	
٢٠١٥	نتنياهو	١٩٢٦	
٢٠١٦	نتنياهو	٣٠٦٦	

في العام ٢٠١٩، استمرت السياسات الاستيطانية في مناطق "ج"، كجزء من عملية تحضير المنطقة للضم، حتى قبل نشر صفقة القرن.

٢٠١٧	نتنياهو	١٦٤٣	
٢٠١٨	نتنياهو	٢١٠٠	

في العام ٢٠١٩، استمرت السياسات الاستيطانية في مناطق «ج»، كجزء من عملية تحضير المنطقة للضم، حتى قبل نشر صفقة القرن. وتنسجم هذه السياسات مع التضييق الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية على الفلسطينيين في هذه المناطق، وكما تخطط إسرائيل، لا سيّما حكومة اليمين، ضمها إلى السيادة الإسرائيلية. ففي تقرير نشره مكتب التنسيق للشؤون الانسانية في الأمم المتحدة (OCHA) حول السياسات الإسرائيلية في هذه المناطق، يشير أنه في العام ٢٠١٩ حدث ارتفاع بنسبة ٤٥٪ في هدم البيوت الفلسطينية ومصادرتها في مناطق «ج». وحسب المعطيات، ففي عام ٢٠١٩ تم هدم أو مصادرة ٣٩٣ مبنى، منها ١١٦ مبنى تم التبرع بها من طرف أجسام دولية، وذلك مقارنة مع ٢٧١ مبنى تم هدمه أو مصادرته في العام ٢٠١٨ ,[٢٧]

جدول (٤) هدم المباني الفلسطينية ومصادرتها في مناطق «ج» خلال العام ٢٠١٩

	مبان تم هدمها	مبان تمت مصادرتها	فلسطينيون بلا مأوى
٢٠١٧	٢٥٦	١٤	٣٩٨
٢٠١٨	٢٢٦	٤٥	٢١٨
٢٠١٩	٣٢٨	٦٥	٥٠٧

ارتفع عدد الفلسطينيين الذي تُركوا بلا بيوت في أعقاب هدمها أو مصادرتها، من ٢١٨ عام ٢٠١٨ إلى ٥٠٧ عام ٢٠١٩.

هذا ويشير التقرير إلى أن عدد الفلسطينيين الذي تُركوا بلا بيوت في أعقاب هدمها أو مصادرتها، قد ارتفع من ٢١٨ فلسطينيا عام ٢٠١٨ إلى ٥٠٧ عام ٢٠١٩. وينسجم هذا التضييق أيضا مع القرار رقم ١٧٩٧، والذي يُمكن مراقبي الإدارة المدنية من هدم أو مصادرة بناء بُني بدون رخصة خلال ٩٦ ساعة من البلاغ الأول عن ذلك لأصحابه، وبدون إمكانية الاستئناف على القرار، عمليا وإجرائيا، خلال هذه المدة. ومنذ تسلمه لمنصب وزير الدفاع، يعمل نفتالي بينيت على وضع خطة تهدف إلى تجميد البناء الفلسطيني في هذه المناطق مدة سنتين.[٢٨] ففي محادثات أجراها بينيت مع قادة الجيش حول البناء الفلسطيني في مناطق «ج»، عرض الجيش معطيات تشير إلى أن هذه المناطق تشكل ٦٠٪ من الضفة الغربية، ويعيش فيها حوالي ٢٠٠ ألف فلسطيني في ٢٥ قرية مُنظمة تخطيطيا، ومئات كتل البناء غير القانونية، فضلا عن بدء بناء أكثر من ١٠٠٠ وحدة «بصورة غير قانونية». وقد طلب بينيت من الجيش ومنسق المناطق في الحكومة، و «الإدارة

المدنية» بتعزيز الرقابة ومنع البناء الفلسطيني، حيث تشمل خطة بينيت، العمل على وقف التمويل الأوروبي للبناء الفلسطيني في هذه المناطق – حيث أشارت معطيات الجيش أن أغلب البناء هو بتمويل أوروبي– وتعزيز الرقابة على البناء الفلسطيني، وردع هـذا البناء من خلال العقوبات الاقتصادية، الجنائية وغيرها.[٢٩] في السـياق ذاتـه، يحـاول بينيت التضييق حتى على البناء الفلسـطيني في مناطق (ب)، والتي تقع تحت السيطرة الإدارية الفلسطينية، حيث منع استمرار البناء بجانب مستوطنة «غوش شيلا»، بعد أن طالب المستوطنون بينيت بوقف البناء الفلسطيني هناك، على الرغم من أنه يقع ضمن حدود السيطرة المدنية الفلسطينية.[٣٠]

تندرج خطوات بينيت ضمن سياسـة التقييدات المتبعة على البناء الفلسـطيني في مناطق «ج»، فحسب معطيات «الإدارة المدنية»،[٣١] قدم الفلسطينيون في هذه المناطق ١٤٨٥ طلبـا للبناء بـين الأعوام ٢٠٠٦–٢٠٠٨، وافقـت الإدارة المدنية على ٢١ طلبا منها، أي ما يعادل ١,٤٪ من الطلبات. وفي الفترة نفسـها، أصدرت الإدارة المدنية ٢١٤٧ قرار هدم لمبان فلسطينية في هذه المناطق. وكشفت الإدارة المدنية أنها أعطت خلال الفترة المذكورة ٥٦ رخصة بناء للفلسـطينيين فقط، غير أن ٣٥ رخصة منها لم تكن بناء على طلبات تقدم بها الفلسطينيون برخص بناء، وإنما أعطيت لهم في إطار خطـة لنقل أبناء قبيلة الجهالين الذين يعيشـون بجانب مسـتوطنة معاليه أدوميم إلى حارة الجبل المحاذية للعيزرية.[٣٢]

معطيات "الإدارة المدنية" للإحتلال حول وضع التراخيص والبناء في مناطق "ج": تقدم الفلسطينيون في العقدين الماضيين (٢٠٠٠-٢٠١٨) بـ ٦٥٣٢ طلبا، صودق على ٢١٠ طلبات منها فقط.

أما فيما يتعلق بالمعطيات التي كشفت عنها «الإدارة المدنية» للإحتلال حول وضع التراخيص والبناء في مناطق «ج»، تبين أنه في العقدين الماضيين (٢٠٠٠–٢٠١٨)، وصـل عـدد طلبات تصاريح البنـاء التي تقدم بها الفلسـطينيون إلـى ٦٥٣٢ طلبا، صودق على ٢١٠ طلبات منها فقط، أي ما يعادل ٣,٢٪ فقط. تبين المعطيات التي تم الكشف عنها من طرف «الإدارة المدنية»، أن التضييق على البناء الفلسطيني بدأ في أواخر الثمانينيات (خلال الانتفاضة الأولى) وتحديدا بعد توقيع اتفاق أوسلو. فمثلا في العام ١٩٧٢ قدم الفلسـطينيون ٢١٩٩ طلبا للبناء تمت الموافقة على ٢١٣٤ منها (٩٧٪)، وفي العام ١٩٧٣ تمت الموافقة على ٩٦٪ من الطلبات، وفي العام ١٩٨٨ تم الموافقـة علـى ٣٢٪ من الطلبات.[٣٣] ويدل ذلك على العلاقة بين تعزيز الاسـتيطان في الضفة الغربية والمصلحة الإسـرائيلية بفرض حقائق على الأرض خلال المفاوضات، وبين التضييق على البناء الفلسطيني في الضفة الغربية. حيث أن من بين ٢٤٠ قرية فلسـطينية فـي مناطق «ج»، هنالك ٢٧ قريـة فقط مع مخططات هيكلية تم إقرارها. حيـث تصل نسـبة المسـاحة التي يمكن للفلسـطينيين البناء فيهـا، والتي تقع ضمن

المخططات المُصادق عليها، إلى ٠,٥٪ من مساحة «ج»، في حين تصل هذه النسبة للمخططات المُصادق عليها للمستوطنات إلى ٢٦٪ من مناطق «ج».

جدول (٥): تصاريح البناء والهدم في مناطق «ج»

	٢٠١٦-٢٠١٨	٢٠٠٠-٢٠١٨	١٩٧٢
أوامر هدم	٢١٤٧		
هدم فعلي	٩٠		
طلبات لتصاريح بناء	١٤٨٥	٦٥٣٢	٢١٩٩
عدد التصاريح الموافق عليها	٢١ (١,٤٪)	٢١٠ (٣,٢٪)	٢١٣٤ (٩٧٪)

إضافة إلى التضييقات التي تمارسها إسرائيل عبر أذرعها البيروقراطية والعسكرية للسيطرة على الحيّز الفلسطيني في الضفة الغربية، ازداد في السنوات الأخيرة عنف المستوطنين تجاه السكان الفلسطينيين، والمتمثل بأعمال إرهابية، ومنشورات كراهية وتحريض، وتخريب ممتلكات، والتضييق على المزارعين، دون أن يكون هنالك رادع يمنع هذه الأعمال، وتتم بعضها بوجود الجيش الإسرائيلي الذي يحمي المعتدين من المستوطنين. (أنظر الجدول رقم: ٦).

ازداد في السنوات الأخيرة عنف المستوطنين تجاه الفلسطينيين، والمتمثل بأعمال إرهابية، ومنشورات كراهية وتحريض، وتخريب ممتلكات، والتضييق على المزارعين، دون أن يكون هنالك رادع لهم.

جدول (٦): عنف المستوطنين تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية[٣٤]

	عمليات إرهابية	كتابة شعارات معادية وتخريب ممتلكات	أعمال عنف أخرى	المجمل
٢٠١٩	٦	٥٠	٢٠٠	٢٥٦
٢٠١٨	٧	٤٩	٣٢٢	٣٧٨
٢٠١٧	٦	١٠	١٩٩	٢١٥

٢. الخطة الأميركية وإسرائيل: إعادة صياغة قواعد الصراع والحل

يهدف هذا المبحث إلى تحليل صفقة القرن فيما يتعلق بقضايا الحل النهائي، وارتباطها مع الرؤية الإسرائيلية حولها. سوف يتم التطرق إلى القضايا المركزية التالية: القدس، اللاجئين، الحدود، الأسرى وقطاع غزة.

تنطلق الخطة الأميركية من تبنٍ كامل للرؤية والسردية الإسرائيلية الصهيونية، حيث لا تظهر فيها كلمة «احتلال» أو «احتلت» نهائيا، وتظهر إسرائيل على أنها ضحية هجمات متكررة منذ عام ١٩٤٨، وأنها دائما مستعدة للتنازل مع أجل السلام، كما تنازلت حتى

الآن عن ٨٨٪ من الأراضي التي «مسكتها» أو «سيطرت» عليها عام ١٩٦٧. تُغيب الخطة بشكل مطلق السردية الفلسطينية، ليس هنالك مفردة، مفهوم أو مفهمة في أي مركب من مركبات الخطة يتعاطى مع السردية الفلسطينية.

ترمي الخطة إلى تغيير البرادايم (إطار التفكير) لحل الصراع من شكله الذي كان مقبولا دوليا، وكما كان مقبولا حتى من قبل الإدارات الأميركية السابقة. تنسجم الخطة مع توجهات بنيامين نتنياهو في سعيه لهزيمة الحركة الوطنية الفلسطينية وفرض تصوراته للصراع،[٣٥] وعرضها على أنها منظمة إجرامية وإرهابية، وعرض إسرائيل كدولة ضحية، حيث تحاول الحركة الفلسطينية الإرهابية منع اليهود من تنفيذ حق التقرير المصير على وطنهم التاريخي–التوراتي والقانوني.[٣٦] في هذه الخطة يقول ترامب للفلسطينيين، كما يشير ألوف بن، محرر صحيفة «هآرتس»: «خسرتم الحرب، وجاء الوقت أن تفهموا ذلك. الحركة الوطنية الفلسطينية التي اعتمدت حتى على رفض الصهيونية كحركة كولونيالية عنصرية ومجرمة، مُطالبة الآن بتغيير فكرتها الوطنية، ومناهج التدريس، والمقالات في الصحف الرسمية، وتبنى سردية جديدة: الصهيونية هي حركة عادلة أعادت إلى البلاد الشعب اليهودي بعد ألفين عام من المنفى، الفلسطينيون هم الجيران الفقراء للدولة اليهودية، ويستطيعون التمتع باستقلال ناقص، إذا قبلوا بأرض مبتورة بالمستوطنات، ومُسيطر عليها من كل اتجاه ومن الجو».[٣٧]

تنطلق الخطة الأميركية من تبنٍ كامل للرؤية والسردية الإسرائيلية الصهيونية، حيث لا تظهر فيها كلمة «احتلال» أو «احتلت» نهائيا، وتظهر إسرائيل على أنها ضحية هجمات متكررة منذ عام ١٩٤٨.

جدول (٧): مفردات السردية الإسرائيلية في الخطة

المصطلح	المصطلح البديل
احتلال	أراض ممسوكة – Captured Territory. Sizeable Territory.
حروب إسرائيل	حروب دفاعية – Defense Wars
احتلت	سُيطر عليها أو مسكت– Captured, Took Control
النضال الفلسطيني	هجمات إرهابية– Terrorist Attacks
الحركات الفلسطينية	منظمات إرهابية– Terrorist Groups
الأسرى الإسرائيليون	محتجزون– Captive

يتفق ميخائيل هرتسوغ،[٣٨] وهو قائد عسكري إسرائيلي متقاعد وباحث في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط ومعهد سياسات الشعب اليهودي، مع مقولة أن الخطة الأميركية جاءت ببرادايم جديد في التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. حيث أن البرادايم الذي وجّه إسرائيل في جولات المفاوضات كانت

انطلـق مـن أن الصراع هو بين حركتـين وطنيتين لهما سـرديات تاريخية ومطالب سياسـية متناقضة. صراع على الأرض نفسها، مع واقع ديمغرافي واضح للعيان، منطلقة من أن الطرف الفلسـطيني لن يُلقي بسـرديته جانبا، وأنه من أجل الحفاظ على إسـرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، فإن عليها التوصل إلى تسـوية متفق عليها بـين الطرفـين تعتمد على حالة الفصل بين كيانين سياسـيين تشـمل تقسـيم البلاد بينهمـا. برأي هرتسـوغ، فـإن «خطة ترامب تقتـرح برادايم مختلـف. فلأول مرة، وبالتنسيق مع إسرائيل، تعرض الولايات المتحدة خطة مفصلة ترافقها خارطة لحل شامل لكل قضايا الحل النهائي، والتي تحسم الكفة لصالح سردية تاريخية للحركة الوطنيـة للشـعب اليهودي، فهـي لا تحدد حقائق فيما يتعلـق باحتياجات كل طرف فحسب، بل تحدد من هو الطرف المُحق أيضا». حيث أن الخطة لا تفتح ملفات عام ١٩٦٧ فحسـب، بل تفتح ملف عام ١٩٤٨، وتشـمل اعترافا بالسـيادة الإسرائيلية علـى الحـرم الشـريف، إلغاء حق العودة، فتـح ملف الحدود من جديـد التي انتهت إليهـا حـرب ١٩٤٨، من خلال التعامل مع عـام ١٩٦٧ وعام ١٩٤٨ كوحدة واحدة، والاقتراح بنقل المثلث للدولة الفلسطينية كتصحيح تاريخي.

تنسجم الخطة الأميركية مع توجهات بنيامين نتنياهو في سعيه لهزيمة الحركة الوطنية الفلسطينية وفرض تصوراته للصراع.

وعلـى الرغـم من ذلك فإن الأمر الحاسـم في هذا البرادايم المتعلـق بالعودة إلى العام ١٩٤٨، هو خدمة التصور الإسرائيلي، ومتوافق مع مفهوم نتنياهو منذ خطابه في جامعة بار ايلان، وبحسـبه المشـكلة ليسـت في عام ١٩٦٧، وإنما في عام ١٩٤٨، المتمثلة بعدم اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية، الذي اعتبره نتنياهو شرطا أساسيا للتقدم نحو تسوية سياسية مع الحركة الوطنية الفلسطينية.[٣٩] وهو خطاب تبنته الصفقة باشتراط قيام دولة فلسطينية بالاعتراف الفلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية.[٤٠]

جدول (٨) بعض المحاور بين خطاب بار ايلان (٢٠٠٩) والخطة الأميركية (٢٠٢٠)

المحاور	خطاب بار ايلان[٤١]	الخطة الأميركية
الـــدولـــة اليهودية	يجب أن تنهض القيادة الفلسطينية وتقول بمنتهى البساطة: «كفانا هذا النزاع. إننا نعترف بحق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة خاصة به في هذه البلاد، وإننا سنعيش إلى جانبكم بسلام حقيقي.	على القيـادة الفلسطينية أن تتبنى السلام من خلال الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية (ص:٤).

دولة منزوعة السلاح	إذا ما مُنحنا هذه الضمانة الخاصة بنزع السلاح والتدابير الأمنية اللازمة لإسرائيل، وإذا ما اعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، فإننا سنكون مستعدين ضمن تسوية سلمية مستقبلية للتوصل إلى حل يقوم على وجود دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جانب الدولة اليهودية.	دولة فلسطين يجب أن تكون منزوعة السلاح، وتبقى كذلك (ص:٢٢).
السردية السياسية	مَن يعتقد بأن العداء المتواصل تجاه إسرائيل ينتج عن تواجدنا في يهودا والسامرة وغزة يُحلّ السبب محل النتيجة. لقد بدأت الهجمات علينا في عشرينيات القرن الماضي، وتحولت إلى هجوم شامل عام ١٩٤٨ عند الإعلان عن الدولة، واستمرت في هجمات الفدائيين في الخمسينيات، وبلغت ذروتها عام ١٩٦٧ عشية حرب الأيام الستة بمحاولة فرض طوق خانق على رقبة دولة إسرائيل. وقد وقعت جميع هذه الأحداث طيلة ما يقارب ٥٠ عاماً وقبل تواجد ولو جندي إسرائيلي واحد في يهودا والسامرة.	منذ اليوم الأول من تأسيسها لم تحظ إسرائيل بيوم واحد من السلام مع جيرانها. وقد خاضت العديد من الحروب الدفاعية، بعضها وجودية في طبيعتها، والأخرى حروب غير متوازنة مع منظمات إرهابية (ص:٤٤).
السردية التاريخية – الدينية	إن الرابط التاريخي بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل يستمر منذ أكثر من ٣٥٠٠ سنة. إن مناطق يهودا والسامرة حيث سار وتمشى كل من أبراهام ويعقوب ودافيد وشلومو وإشعياء وإرمياء – ليست بالغريبة علينا بل هي أرض الآباء والأجداد.	أصبحت القدس المركز السياسي للشعب اليهودي، عندما وحد الملك داود قبائل إسرائيل الاثنتي عشرة، ما جعل المدينة العاصمة والمركز الروحي للشعب اليهودي، والتي ضلت قائمة ما يقرب من ٣٠٠٠ عام (ص: ١٥).

السلام والازدهار	إذا ما تشابكت أيدينا وعملنا معاً بسلام ، فلن تكون هناك حدود للازدهار والتنمية التي نستطيع جلبها على شعبيْنا – سواء أكان ذلك في الاقتصاد أو في الزراعة والتجارة والسياحة والتربية والتعليم، وبالذات فيما يتعلق بقدرتنا على منح الجيل الصاعد لدينا مكاناً يحسُن العيش فيه حياة مطمئنة ومليئة بالاهتمام والإبداع تحمل بين طياتها آفاق الفرص والآمال.	كانت هناك فكرة خاطئة مفادها أن قلة الفرص الممنوحة للشعب الفلسطيني هي مسؤولية إسرائيل وحدها. حل مشاكل الوضع النهائي، بالطريقة الموضحة في هذه الرؤية، سيخلق الظروف اللازمة لبدء الاستثمار في التدفق إلى المنطقة. نقدر أن الجمع بين هذا الحل السياسي والرؤية الاقتصادية والإصلاحات الحكومية التي وضعناها سيؤدي إلى نمو اقتصادي تاريخي (ص: ٤).
اللاجئون	هناك حاجة لاتفاق واضح على أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ستجد حلها خارج حدود دولة إسرائيل. إذ من الواضح بمكان بالنسبة للجميع أن المطالبة بإسكان اللاجئين الفلسطينيين داخل إسرائيل تتناقض مع استمرار قيام إسرائيل بصفتها دولة الشعب اليهودي..... وبالتالي فإن العدالة والمنطق تقتضيان حل قضية اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود إسرائيل، علماً بأن هذا الموقف محل توافق وطني عريض جداً [في إسرائيل]. أعتقد بقابلية حل هذه المشكلة الإنسانية حلاً جذرياً من منطلق الرغبة الحسنة والاستثمار الدولي.	الاقتراحات التي تطالب دولة إسرائيل استقبال اللاجئين الفلسطينيين، أو الوعد بعشرات المليارات من الدولارات كتعويض للاجئين، لم تكن واقعية... (ص: ٣١). ينص اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني على إنهاء أي مطالبة بما يتعلق بوضع اللجوء أو الهجرة، لن يكون هناك أي حق بالعودة أو استيعاب أي لاجئ فلسطيني في دولة إسرائيل (ص: ٣٢).

«اللجوء اليهودي»	يجب حل قضية اللاجئين الفلسطينيين – ويمكن حلها مثلما أثبتنا نحن ذلك في حالة مشابهة: إن دولة إسرائيل الصغيرة قد استوعبت بنجاح مئات الألوف من اللاجئين اليهود من الدول العربية الذين غادروا منازلهم معدمين تماماً.	تسبب الصراع العربي الإسرائيلي في مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واليهود على حدّ سواء. تقريبا نفس العدد من اليهود والعرب شردهم الصراع العربي الإسرائيلي. تم قبول جميع اليهود تقريبا منذ ذلك الحين وإعادة توطينهم بشكل دائم في إسرائيل أو في بلدان أخرى حول العالم (ص: ٣١). يجب أيضا معالجة قضية اللاجئين اليهود، بما في ذلك التعويض .. بالإضافة إلى ذلك فإن دولة إسرائيل تستحق التعويض عن تكاليف استيعاب اللاجئين اليهود.. (ص: ٣٢).

في مقال نشره الباحث الإسرائيلي شؤول اريبلي، حول مسألة الحدود في «صفقة القرن»، اعتبر أن الواقع الذي تنتجه الصفقة هو واقع ابرتهايد. ويضيف أن «على صفقة القرن أن تختفي، ليس ولن يكون لها شريك عربي. تشير ردود الفعل الدولية أنه لن تكون هناك شرعنة للضم. انعكاساتها ستلحق ضررا كبيرا بإسرائيل. تنطلق [الخطة] من إعطاء شرعية للواقع القائم، واقع فيه منظومتان قضائيتان مختلفتان على الأرض نفسها على أساس المعيار الإثني، تُضاف عليها فكرة الضم، التي ستحوله إلى حالة ابرتهايد، أو حسب تعبير دافيد بن غوريون من عام ١٩٤٩ لـ «دكتاتورية الأقلية».[٤٢] ويضيف اريبلي «أن الصفقة سوف تضر بشكل كبير بمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي منذ عام ١٩٨٨ تحاول أن تقود خطابا دبلوماسيا لحل الصراع على حساب الكفاح المسلح، وسوف تدفع إلى وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل. [الصفقة] تمس بمبدأ المواطنة التي تشمل نقل مواطني إسرائيل العرب إلى فلسطين. تمس بسيادة القانون والحق في الملكية من خلال شرعنتها للبؤر الاستيطانية غير القانونية التي بنيت على أراض فلسطينية منهوبة. في النهاية هي تشجع هجرة فلسطينية من الأحياء خارج الجدار إلى مدينة القدس، وتدفع إلى هجرة يهودية سلبية منها وتغير الميزان الديمغرافي الذي يأخذ مسارا سلبيا بالنسبة لليهود منذ ٥٢ عاما... ترامب، كوشنير وفريدمان كانوا «وجبة الفطر» الكاملة لتعزيز رؤية نتنياهو، والتي تمت بلورتها مع اليمين المسياني–القومي برئاسة بينيت وشاكيد».[٤٣]

الباحث الإسرائيلي شؤول اريبلي، حول مسألة الحدود في «صفقة القرن»: الواقع الذي تنتجه الصفقة هو واقع ابرتهايد.

١.٢ الحدود والمستوطنات

تضمنت الخطة تفصيلا غير مسبوق للحدود التي تقترحها للحل النهائي، وتنطلق الخطة أن تبني هذه الخطة يجب أن يشمل أمرين: الاعتراف المتبادل بين الكيانين السياسيين– إسرائيل وفلسطين– مع التأكيد أن الخطة تشترط الاعتراف بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، أما الأمر الثاني: فهو نهاية الطلبات من كل طرف من الطرف الثاني فيما يتعلق بقضايا الحل النهائي، أي الوصول إلى نقطة نهاية الصراع.[٤٤]

أشار أرييلي في مقاله المذكور سابقا، أن «الدولة الفلسطينية المقترحة هو إقليم بدون تواصل جغرافي وبدون حدود خارجية لها، وتحولها هذه المميزات إلى جيب واحد كبير، مع حدود يصل طولها إلى حوالي ١٤٠٠ كيلو متر مربع، أي بضعف ١,٥ من طول حدود إسرائيل اليوم. داخل هذا الجيب سيكون ١٥ جيبا إسرائيليا (مستوطنات) وداخل إسرائيل سيكون ٥٤ جيبا فلسطينيا (قرى فلسطينية)».[٤٥] ويضيف اريبلي: «ان التجربة العالمية تشير، أنه ما عدا حالة هولندا وبلجيكا، فإن الجيوب ليست حلا قابلا للتنفيذ بين أطراف بينهم تاريخ من العنف والترسبات، سيتحول الجيش الإسرائيلي إلى جيش الدفاع عن الجيوب، والحدود المتداخلة سوف تمنع تأسيس نظم اقتصادية منفصلة، ولن تُمكّن الفلسطينيين من التخلص من حزام الضرائب الخانق القائم حاليا... نصف الأراضي التي سوف يتم ضمها لإسرائيل هي أراض بملكية خاصة، ما يلزم إسرائيل القيام بتسويات لتستطيع الالتزام بها، والاقتراح حول العاصمة الفلسطينية في الأحياء خارج الجدار في القدس– كفر عقب، سميراميس، مخيم اللاجئين شعفاط، بالإضافة إلى بلدة أبو ديس غير ملائمة بكل الحالات. البناء في هذه الأحياء بدون تخطيط ولا لوائح منظمة، وتفتقر للبنى التحتية والمؤسسات، ولا تقع على خطوط طرق ومراكز اقتصادية ذات صلة».[٤٦]

أرييلي: «الدولة الفلسطينية المقترحة هو إقليم بدون تواصل جغرافي وبدون حدود خارجية لها، وتحولها هذه المميزات إلى جيب واحد كبير، مع حدود يصل طولها إلى حوالي ١٤٠٠ كيلو متر مربع.

لم تعرض الخارطة التي عرضتها الخطة بعض التفاصيل أو تفحص النسب المختلفة للضم وعدد المستوطنات أو الجيوب داخل الدولة الفلسطينية أو إسرائيل. حسب الخطة ستضم إسرائيل غور الأردن ومناطق فيها تواصل جغرافي للمستوطنات، التي تشكل حوالي ٣٠٪ من الضفة الغربية. ١٥ مستوطنة ستتحول إلى جيوب داخل الدولة الفلسطينية،[٤٧] وهي مستوطنات صغيرة في عمق الضفة الغربية، وتشكل معقلا لليمين الديني الاستيطاني الإرهابي، ومع ذلك لم يرغب ترامب وفريق عمله أن يفككها رغم وجودها داخل حدود الدولة الفلسطينية المقترحة. في حين سوف تتميز الدولة الفلسطينية بغياب التواصل الجغرافي، وبين مناطقها سيكون هنالك ١٢ نفقا وجسرا يربط بعضها ببعض، واثنان منها سيربطان بين الضفة والأردن، لأنه سيتم قطع الضفة عن معبر جسر النبي وجسر آدم (غير الفاعل بكل الأحوال)، في أعقاب ضم غور الأردن. وسيربط نفق

(١٥) مستوطنة ستتحول إلى جيوب داخل الدولة الفلسطينية.

بين الضفة الغربية وقطاع غزة. قام شاؤول أرييل برسم خارطة جديدة ناتجة عن لصق خارطة ترامب مع خارطة إسرائيل، وتشير الخريطة الجديدة إلى أن إسرائيل سوف تضم ٣٠٪ من الضفة الغربية، وتعطي للدولة الفلسطينية ١٤٪ من مساحة إسرائيل، مناطق صحراوية. غير أن ما كشفته الخارطة المفترضة هو بتر الضفة الغربية مرتين، البتر الأول يقوم به شارع رقم ١، والثاني المسار الذي يقوده شارع أرييل، وهما يشقان الضفة الغربية بشكل مطلق.[٤٨] في المقابل، يؤكد نائب المستشار القضائي للحكومة السابق، ملكيال بلص، أن رغبة إسرائيل في ضم المستوطنات وإبقاء جزر فلسطينية لها وضع قانوني مختلف، لمنع السكان الفلسطينيين من التحول إلى مواطنين إسرائيليين، سوف تفشل في المستقبل، ويؤكد أن التجربة تشير أن الأجزاء القانونية الصغيرة مصيرها التوحد في المستقبل، والدمج مع الجزيرة الكبيرة المحيطة بها. ويصل إلى نتيجة أن كل «جدار قانوني سيتم بناؤه من أجل منع الفلسطينيين الذين يسكنون في المناطق المحاطة بإسرائيل من أن يتحولوا إلى سكانها، سوف ينهار».[٤٩]

تحدد الخطة أن إسرائيل سوف تستفيد «من وجود حدود آمنة ومعترف بها، لن تضطر إلى اقتلاع أي من المستوطنات، وستدمج الغالبية العظمى من المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المتجاورة، ستصبح الجيوب الإسرائيلية الموجودة داخل الأراضي الفلسطينية المتجاورة جزءا من دولة إسرائيل وسيتم ربطها من خلال نظام نقل فعّال».[٥٠] تعنى هذه الفقرة من الخطة أن إسرائيل سوف تحافظ على أغلب المستوطنات في الضفة الغربية، وهي بذلك تحدث قطيعة عن التصورات الإسرائيلية السائدة التي انطلقت في المفاوضات السابقة حول ضم الكتل الاستيطانية المركزية وإخلاء باقي المستوطنات المعزولة في الضفة الغربية، غير أن هذا الإعلان ينسجم مع موقف نتنياهو الذي ردده في أكثر من مناسبة بأنه لن يتم اقتلاع أي يهودي أو مستوطنة في عهده، جاءت هذه التصريحات المثابرة لنتنياهو بعد هدم مستوطنة عمونا.[٥١] وبالفعل فإن الخطة الأميركية تماهت تماما مع هذا الموقف لنتنياهو الذي طرحه قبل الخطة بأعوام.

يشمل غور الأردن على ٣٠ مستوطنة و-١٨ بؤرة استيطانية، ويصل عدد المستوطنين فيه إلى حوالى ١٢ ألف مستوطن.

في هذا السياق، تقترح الخطة، دمج (Incorporated) حوالي ٩٧٪ من الإسرائيليين في الضفة الغربية في الأراضي الإسرائيلية المتجاورة، وسيتم دمج ٩٧٪ من الفلسطينيين في الضفة الغربية في أراض فلسطينية متجاورة. وتشير الخطة أن سكان الجيوب الفلسطينية التي ستبقى ضمن حدود دولة إسرائيل الجديدة، سوف يكونون مواطنين فلسطينيين وتحت مسؤولية مدنية فلسطينية، فيما ستكون المسؤولية الأمنية في هذه الجيوب تحت المسؤولية الإسرائيلية، فيما سيبقى الإسرائيليين الذي يعيشون في جيوب داخل دولة فلسطين مواطنين إسرائيليين ويخضعون للمسؤولية المدنية والأمنية الإسرائيلية، بمعنى أن

إسـرائيل سـتبقى موجودة أمنيا ومدنيا في داخل هذه الجيوب التي ستكون حسب الخطة داخل الدولة الفلسطينية.[٥٢] بمعنى أن الخطة تتفق مع التصور الأمني الإسرائيلي بانتهاك دائـم للدولـة الفلسـطينية المقترحة، وهو الواقـع الموجود الآن، حيـث تدخل قوات الجيش الإسرائيلية لمناطق السلطة الفلسطينية منذ عام ٢٠٠٢، كما يحلو لها.

تحسـم الخطـة موقفها مـن موضوع غور الأردن، حيث تقّر الخطـة أن غور الأردن هو أمر حاسـم للأمن القومي الإسـرائيلي، ويجب أن يكون تحت السـيادة الإسـرائيلية. في هذا الصدد، تنسـجم الخطة مع الإجماع الإسـرائيلي حول أهمية بقاء غور الأردن تحت السيطرة الإسرائيلية، وهو موقف غير حصري لليمين الإسرائيلي، بل طرح كمسألة عليها إجماع في المشـهد السياسـي الإسـرائيلي، ويبقى الاختلاف داخل هذا الإجماع بين من يريـد سـيادة وبين من يريد سـيطرة، وبين من يريد واحدا مـن الاثنتين ضمن مفاوضات وموافقة بين جميع الأطراف، لا سيما الأردن، وبين من مستعد أن يقوم بذلك بشكل أحادي الجانب، وهو موقف نتنياهو، الذي أعلن أنه سـيعمل على ضم الأغوار. لذلك تبنت الخطة الموقف الأكثر راديكالية من بين المواقف الإسرائيلية وهو موقف نتنياهو.[٥٣]

في المشـهد السياسـي الحالي هنالك أغلبية كبيرة مع ضم الأغوار، والتي تشـمل كتلة اليمين، وحزب يسـرائيل بيتينو برئاسـة افيغدور ليبرمان، وأيضا حزب أزرق أبيض.

يشـمل غور الأردن على ٣٠ مسـتوطنة و ١٨ بؤرة استيطانية، ويصل عدد المستوطنين فيه إلى حوالى ١٢ ألف مسـتوطن، فيما يصل عدد السـكان الفلسـطينيين في الغور إلى حوالى ٥٤ ألف نسـمة، وتشـير المعطيات أن حوالى ٥ آلاف فلسـطيني في منطقة الغور وضمن مناطق «ج» سيتم ضمهم إلى إسرائيل حسب الخطة الأميركية.[٥٤]

في المشـهد السياسـي الحالي هنالك أغلبية كبيرة مع ضم الأغوار، والتي تشـمل كتلة اليمين، وحزب يسـرائيل بيتينو برئاسـة افيغدور ليبرمان، وأيضا حزب أزرق أبيض الذي أعلـن رئيسـه بينـي غانتس أنه ينـوي ضم الغور بتفاهـم دولي.[٥٥] في مقالـه حول الموقف الحزبي الإسـرائيلي من ضم غور الأردن تحديدا، يشـير محرر صحيفة «هآرتس» ألوف بن، «من الصعب اليوم تذكر أنه قبل عدة سنوات عارض نتنياهو كل عملية ضم في الضفة الغربيـة والتصـق بالحفاظ على الوضـع القائم، بادعاء أن خطـوات أحادية الجانب تضر بإسـرائيل. المسـتوطنون لم يتنازلـوا. وجذبوا حولهم أغلبية في الليكـود وانتظروا الوقت المناسـب الذي يضعف فيه نتنياهو ويحتاجهم. الآن انتقل غانتس أيضا من المركز–يسـار لليمـين الـذي يؤمن بالضم. إذا أقيمت حكومة وحدة وطنية بعد الانتخابات، سـيكون ضم الغور في رأس سلم أولوياتها، وسوف يتم تمريره حتى لو أعطي الجزء اليساري في حزب أزرق–أبيض حرية التصويت».[٥٦]

إذا أقيمت حكومة وحدة وطنية بعد الانتخابات، سيكون ضم الغور في رأس سلم أولوياتها.

مـا يقولـه ألوف بن حـول نتنياهو صحيح من حيث السـياق السياسـي، كان نتنياهو دومـا يطرح فكرة أن غور الأردن هو عمق إسـتراتيجي لإسـرائيل، وطالـب دائما بإبقاء

السـيطرة الأمنيـة على غور الأردن، ولكن نبع هذا الموقـف من الظروف الدولية والإقليمية التي فرضت هذا الخطاب. أيديولوجيا، لم يكن نتنياهو يحتاج للمستوطنين ليزجوا به في منظومة الضم، بل كان يحتاج سـياقا دوليا وإقليميا وحتى واقعا فلسطينيا ضعيفا، يتيح له فرصة الكشف أكثر وأكثر عن مواقفه السياسية والأيديولوجية الأصلية التي نشأ عليها، لا بل ونشرها سابقا قبل دخوله الساحة السياسية. في هذا السياق، تجدر الإشارة، وهو حقيقة ما يذكره ألوف بن في مقاله أيضا، أن فكرة ضم غور الأردن جاءت بداية من حزب العمل، وهي فكرة يغآل الون في خطته المعروفة باسـمه والتي هدفت إلى تقسـيم الضفة الغربيـة بُعيد احتلالها. في هذا السـياق، يشـير ألوف بن إلـى أن موقف حزب العمل من الضم لا يُعبر عن فكر حزب العمل، وذلك على الرغم من أن بيرتس صرح أنه يرى أهمية غور الأردن للأمن الإسرائيلي. يعتقد ألوف بن أن إسرائيل ستستطيع تسويق ضمها لغور الأردن لاعتباراتها الأمنية، وبسبب عدد الفلسطينيين الضئيل في المنطقة، فحسب معطيات حركة «السـلام الآن»، فإنه حسـب الخارطة التي عرضها نتنياهو لضم غور الأردن، فإن إسـرائيل سـوف تضم ١,٢٣٦ كيلو متر مربع، والتي تشـكل ٢٢,٣٪ من مساحة الضفة الغربية، ويعيش فيها ١٣ ألف مسـتوطن وحوالي ٤٥٠٠ فلسـطيني. في المقابل فإن الدول التي تؤيد حل الدولتين سـتتعامل مع الضم بأنه لن يُشـكل مانعا لمفاوضات مسـتقبلية مع إسرائيل، وهذا ما حدث بعد ضم القدس عام ١٩٦٧، والجولان عام ١٩٨١.

منـذ خطـة ألـون، وتحديـدا بعد انطـلاق المفاوضـات بين إسـرائيل ومنظمـة التحرير الفلسطينية، ركز الخطاب الإسرائيلي على فكرة السيطرة الأمنية على غور الأردن. فمثلا، حدد إسـحق رابين في خطابه المشـهور أسـبوعين قبل اغتياله، والذي عرض فيه شـروطه العامـة لاتفاق الحـل النهائي، غور الأردن كحدود أمنية لإسـرائيل، في كتابه «حدود بيننا وبينهـم» يشـير اريبلي أنه في محادثات كامب دافيد عرض أيهـود باراك رؤية ضيقة جدا للحـدود الآمنـة، وبموجبهـا يتم ضم قطاع ضيق مـن غور الأردن، واحتكار ربع مسـاحة الغور لفترة زمنية محدودة. ويضيف أريبلي أن المرة الأولى التي ظهر فيه غور الأردن في الخرائط الإسرائيلية كان في مؤتمر طابا عام ٢٠٠١، في حين أن غور الأردن لم يظهر في الخرائط الإسرائيلية إبان المباحثات بين أيهود أولمرت ومحمود عباس في مؤتمر أنابوليس عام ٢٠٠٧. في حينه طالبت إسرائيل أن يكون تواجد إسرائيلي في الغور لسنوات معدودة وبعدها يتم نقل السيطرة الأمنية على الحدود لطرف ثالث. حتى نتنياهو طالب بتواجد أمني إسرائيلي (وليس سيادة) في الغور خلال مباحثاته مع جون كيري عام ٢٠١٤. خطاب ضم غـور الغـور صعـد من جديد مع خطة بينيـت لضم مناطق «ج» بما فـي ذلك غور الأردن، علاوة على محاولة بعض أعضاء كنيست من الليكود تقديم اقتراحات قوانين لضم الغور.[٥٧]

منـذ خطـة ألـون، وتـحـديـدا بعد انطلاق المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ركز الخطاب الإسرائيلي على فكرة السيطرة الأمنية على غور الأردن.

أحيت الخطة الأميركية فكرة ضم المثلث للدولة الفلسطينية من جديد.

في هذا الشأن، أحيت الخطة الأميركية فكرة ضم المثلث للدولة الفلسطينية من جديد.[٥٨] حيث جاء في الخطة «تتألف مجتمعات المثلث من كفر قرع، عرعرة، باقة الغربية، أم الفحم، قلنسوة، الطيبة، كفر قاسم، الطيرة، وكفر برا، جلجولية. هذه المجتمعات التي تعرف نفسها إلى حد كبير بأنها فلسطينية، تم تحديدها أصلاً لتقع تحت السيطرة الأردنية خلال مفاوضات خط الهدنة لعام ١٩٤٩، لكن إسرائيل احتفظت بها في النهاية لأسباب عسكرية آخذت منذ ذلك الوقت بالتراجع. تنظر الرؤية إلى إمكانية إعادة رسم حدود إسرائيل وفقاً لاتفاق بين الطرفين بحيث تصبح مجتمعات المثلث جزءا من دولة فلسطين. في هذا الاتفاق، تخضع الحقوق المدنية لسكان مجتمعات المثلث للقوانين المعمول بها والأحكام القضائية للسلطات المعنية».[٥٩] وعلى الرغم من أن الخطة تقترح ضم المثلث، إلا أنه لا يظهر في الخارطة المرفقة للخطة كجزء من دولة فلسطين.

لا تلغي إسرائيل إمكانية تبني فكرة ضم المثلث للدولة الفلسطينية.

في مقاله حول اقتراح ضم المثلث في صفقة القرن، كتب عالم الاجتماع العسكري يغيل ليفي، أن حاخامات الصهيونية الدينية، لا سيما «الحردليم» منهم، الذين أصدروا فتاوى بحرمة تسليم أراض من «أرض إسرائيل» لسلطة غريبة لم يصدروا أي فتوى بخصوص ضم المثلث إلى الدولة الفلسطينية، لا سيّما بعد أن تم الكشف عن أن صاحب هذا الاقتراح في الخطة كان بنيامين نتنياهو الذي لم ينف هذا النبأ.[٦٠] واعتبر الكاتب سامي بيرتس أن هذا الاقتراح جاء من أجل التخلص من ربع مليون فلسطيني يعيشون كمواطنين في دولة إسرائيل، والتعويض عن عملية تجنيس فلسطينيين في المناطق التي ستضمها إسرائيل في الضفة الغربية، حيث يؤكد بيرتس أن هذه الفقرة كان يمكن للجانب الإسرائيلي أن يطالب الجانب الأميركي بشطبها من الصفقة، لكنه لم يفعل.[٦١]

وبالفعل هذا ما أكده مصدر سياسي إسرائيلي في أن إسرائيل لا تلغي إمكانية تبني فكرة ضم المثلث للدولة الفلسطينية، مؤكدا أن نتنياهو لم يُبلور بعد موقفا من الموضوع، ولكنه لا يلغي هذه الإمكانية.[٦٢] حيث تم الكشف عن أن نتنياهو هو من اقترح هذه الفكرة كتعويض للفلسطينيين عن ضم المستوطنات، حيث وضع نتنياهو هذه الفكرة على طاولة المفاوضات في العام ٢٠١٧ أيضا.[٦٣]

أعلن نتنياهو عن عزمه إقامة مستوطنتين في القدس، تتمثل الأولى بتوسيع مستوطنة «هار حوما»، والثانية معروفة باسم «غفعات هَمَتوس»، وتقع قرب بلدة بيت صفافا في جنوب القدس المحتلة.

٢.٢ القدس:

أقرت الخطة ما جاء في إعلان ترامب سابقا: الاعتراف بالقدس كعاصمة موحدة لإسرائيل، ونقله السفارة الأميركية إلى القدس. وقد تبنت الخطة الأميركية هذا الاعتراف– كما جاء في النص – بناء على الخطاب الديني التوراتي من جهة، ومن منطلق الحالة السياسية الواقعية للمدينة التي تم ضمها لإسرائيل بُعيد حرب حزيران، فضلا عن

تسـويق الادعاء الإسـرائيلي حول محافظة إسـرائيل على المدينة المقدسة كمدينة يتم فيها التسـامح مع الديانات المختلفة. إذن، انطلقت الصفقة من ادعاءات ثلاث: تبني السـردية الدينية–التاريخية الإسـرائيلية حول القدس، قبول واقع السيطرة السياسية والاستعمارية الاستيطانية على القدس وشرعنته، وتأييد الدعاية الإسرائيلية حول حالة المساواة والسلام والتسـامح السـائد بين الأديان الثلاث التي ترى في القدس مدينة مقدسة. بناء على ذلك، أقرت الخطة رؤيتها «في الحفاظ على وحدة القدس وجعلها في متناول الجميع والاعتراف بقداستها للجميع بطريقة تحترم الجميع».[٦٤]

تجدر الإشارة أنه في ظل تعزيز السيطرة الإسرائيلية على القدس، وغياب أفق سياسي ينهـي السـيطرة الإسـرائيلية على القدس وتهويدها، بدأ فلسـطينيون فـي القدس بتقديم طلبات للتجنس، حيث حصل ١٢٠٠ مقدسـي على الجنسـية الإسـرائيلية (تم رفض طلب ١٣٦١) عـام ٢٠١٩، مـا شـكل ذروة في عدد الفلسـطينيين الذين حصلـوا على المواطنة الإسـرائيلية منذ عام ١٩٦٧،[٦٥] ومع ذلك فإن ٩٥٪ من سـكان القدس الفلسطينيين ليسوا مواطنين إسرائيليين، غير أن صفقة القرن قد تؤدي إلى زيادة عدد المقدسيين الذين يمكن أن يتوجهوا للحصول على المواطنة الإسرائيلية.

الرواية التوراتية التاريخية

جـاء فـي الخطة الأميركيـة ما يلي: «بالنسـبة لليهودية، تقع القـدس وفقا للتقاليد اليهودية في المكان الذي ضحى فيه إبراهيم بأبنه اسحاق، حتى تدخل الله. بعد قرون أصبحت القدس المركز السياسـي للشـعب اليهـودي عندما وحّد الملـك داود القبائل الاثنتي عشـرة لشـعب إسـرائيل، ما جعل المدينة العاصمة والمركز الروحي للشـعب اليهودي، والتي ظلت قائمة منذ ما يقرب ٣٠٠٠ عام، ابن الملك داود، الملك سـليمان، بنى الهيكل الأول على جبل موريا».[٦٦] لاحقا تفصل الخطة الرواية التاريخية اليهودية حـول القدس لتشـمل دمار الهيكل الأول على يد البابليـين، وتدمير الهيكل الثاني من طرف الرومان. علاوة على ذلك، تعتمد الخطة على التورة في تحديد الحق السياسـي لليهود في القدس، حيث جاء في الخطة:

> «على الرغم من أن اليهود يصلون اليوم عند حائط المبكى، الذي كان جدارا يحتفظ به في الهيكل الثاني، إلا أن جبل الهيكل هو أقدس موقع في اليهودية، هناك ما يقارب من ٧٠٠ إشارة منفصلة إلى القدس في التوراة العبرية. على مدى ١٠٠ جيل، كانت آمال وأحلام الشعب اليهودي تتجسد في عبارة «السنة القادمة في القدس».[٦٧]

التصور السياسي للقدس

جـاء فـي الخطة: «نعتقد أن العودة إلى القدس المقسـمة وخصوصا وجود قوات أمنية منفصلـة فـي واحدة مـن أكثر المناطق حساسـية على وجه الأرض، سـيكون خطأ قاتلا، (Grave mistake) فـي حـين يتجنب التقسـيم المادي للمدينة. يوجـد حاليا حاجز أمنى لا يتبـع حـدود البلدية ويفصل بالفعل الأحياء العربية (أي كفر عقب، والجزء الشـرقي من شـعفاط) في القـدس عن بقية الأحياء في المدينة...يجب أن يظـل هذا الحاجز المادي في مكانه وينبغي أن يكون بمثابة حدود بين عاصمتيّ الطرفين... ستظل القدس (Jerusalem) عاصمة دولة إسـرائيل، وينبغي أن تظل مدينة موحدة. العاصمة السـيادية لدولة فلسطين يجب أن تكون في جزءا من القدس الشـرقية الواقعة في المناطق شـرق وشـمال الجدار الأمني، بما في ذلك كفر عقب، والجزء الشـرقي من شـعفاط وأبو ديس، ويمكن تسـميتها القدس (Al Quds)، أو أي اسم آخر تحدده دولة فلسطين».[٦٨]

أما فيما يتعلق بالسكان الفلسطينيين الذين سيكونون ضمن عاصمة إسرائيل، فالخطة تضع أمامهم اختيار واحدة من الإمكانيات الثلاث التالية:

- أولا: أن يصبح مواطنا في دولة إسرائيل.
- ثانيا: أن يصبح مواطنا في دولة فلسطين.
- ثالثا: الاحتفاظ بوضعهم كمقيمين دائمين في دولة إسرائيل.

لاحقا نشرت وزارة الإسكان خطة لبناء حي سكني استيطاني كبير يضم حوالي ٩٠٠٠ وحدة بناء في شمال شرق القدس، والتي تعتبر حسب خطة ترامب جزءا من الدولة الفلسطينية.

بالنسـبة للخيـار الثانـي، وهو الأكثـر تعقيدا، فـإن الخطة لا تفصل الإجـراءات التي يجـب اتخاذهـا فـي حالة قام فلسـطيني باختيار هـذه الإمكانية، وتكتفي بالإشـارة بأنه «سيتم تحديد امتيازات وفوائد والتزامات العرب المقيمين في هذه المناطق الذين يختارون أن يصبحوا مواطنين فلسـطينيين بموجب قوانين دولة فلسـطين ودولة إسـرائيل، حسـب الاقتضـاء».[٦٩] هذا على الجانب السياسـي، أمـا فيما يتعلق بالوضـع الديني في القدس، فـإن الخطة تكسـر عمليا اتفـاق الوضع القائم عبر إتاحة الصلاة لـكل الأديان في الحرم الشريف، جاء في الخطة:

> «بالنظـر إلى هذا السـجل الجدير بالثنـاء لأكثر من نصف قرن، فضلا عن الحساسـية الشـديدة فيما يتعلق ببعض الأماكن المقدسـة بالقدس، نعتقد أن هذه الممارسـة يجب أن تبقى، وأن جميع الأماكن في القدس يجب أن تخضع لنفـس أنظمـة الحكم الموجـودة اليوم. على وجه الخصوص، يجب أن يسـتمر الوضع الراهن في جبل الهيكل/ الحرم الشـريف دون انقطاع. يجب أن تظل الأماكن المقدسـة في القدس مفتوحة ومتاحة للمصلين المسـالمين والسياح من جميـع الديانات. ينبغي السـماح للأشـخاص من جميع الأديـان بالصلاة في

الحرم القدسي الشريف/ جبل الهيكل، بطريقة تحترم دينهم احتراما تاماً، مع مراعاة أوقات صلاة كل دين وعطلاته، فضلاً عن العوامل الدينية الأخرى».[٧٠]

التنفيذ على الأرض:

أعلن نتنياهو عن عزمه إقامة مستوطنتين في القدس، المستوطنة الأولى تتمثل بتوسيع مستوطنة «هار حوما»، ويقضي مخططها ببناء ٢٢٠٠ وحدة سكنية. ولم يتم تقديم مخطط هذه المستوطنة إلى لجان التخطيط. وقال موقع صحيفة «هآرتس» الإلكتروني إن مخططها التفصيلي سيستغرق سنوات.

والمستوطنة الثانية معروفة باسم «غفعات هَمَتوس»، وتقع قرب بلدة بيت صفافا في جنوب القدس المحتلة، ويشمل المخطط ٢٦٠٠ وحدة سكنية. لكن نتنياهو أعلن أنها ستشمل ٤ آلاف وحدة سكنية، زاعما أن ألف وحدة سكنية منها ستوسع بيت صفافا. ولم يوضح نتنياهو مكان بناء المساكن الأخرى. في السياق ذاته، أقرت الحكومة الإسرائيلية في نهاية شباط المصادقة خطة بناء ١٠٠٠ وحدة استيطانية في المنطقة التي ستقام فيها مستوطنة «غفعات همتوس»، وذلك في إطار مخطط لبناء ٥٢٠٠ وحدة سكنية جديدة في القدس المحتلة، بينها ٢٢٠٠ وحدة في مستوطنة «هار حوما». كما أن المخطط الاستيطاني يستهدف مطار القدس (قلنديا)، في شمال القدس المحتلة، وتحويله إلى مستوطنة جديدة وكبيرة بتوسيع مستوطنة «عطروت». ويدور الحديث عن مناقصات للتوسع الاستيطاني فوق ما يسمى «أراضي دولة»، وهي عمليا أراض مصادرة من الفلسطينيين، حيث وضعت بلدية الاحتلال اليد عليها. وستقام الوحدات الاستيطانية الجديدة فوق مساحات واسعة من الأراضي التي جمد البناء الاستيطاني بها في العام ٢٠١٤، وذلك بسبب المعارضة الأميركية والألمانية في حينه للتوسع الاستيطاني في المنطقة.

يعني البناء في «غفعات همتوس» فصل القدس عن بيت لحم من جهة، وعزل بيت صفافا وشعفاط عن باقي الأحياء الفلسطينية في القدس من جهة أخرى.

وقال نتنياهو خلال جولة مع رئيس بلدية القدس موشيه ليئون، إن «عدد سكان هار حوما ٣٧ ألفا، وأعلن اليوم عن إقامة هار حوما هـ – وهذا حي سنبني فيه ٢٢٠٠ وحدة سكنية. وهذا يعني إضافة ١٢ ألف ساكن. وسيكون عدد سكان الحي (المستوطنة) ٥٠ ألفا. وفعلنا ذلك حينها رغم معارضة دولية قوية، وتغلبنا على جميع العراقيل وانظروا ماذا فعلنا في القدس»[٧١]. وأضاف نتنياهو أنه «يوجد اليوم بشرى عملاقة، انتظرها الكثيرون منذ فترة طويلة. وهنا أيضا أزلنا جميع القيود وأعلن اليوم عن أننا سنبني حي غفعات همتوس. ونصادق على إقامة ٤٠٠٠ وحدة سكنية، بينها ألف وحدة سكنية لتوسيع حي بيت صفافا للسكان العرب، حيث توجد ضائقة سكنية سنضع حلا لها، و٣٠٠٠ وحدة سكنية أخرى للسكان اليهود. وألف وحدة منها ستطرح للتسويق في الأيام القريبة. ونحن

نربط كافة أنحاء القدس الموحدة».[٧٢] في وقت لاحق نشرت وزارة الإسكان خطة لبناء حي سكني استيطاني كبير يضم حوالي ٩٠٠٠ وحدة بناء في شمال شرق القدس، والتي تعتبر حسب خطة ترامب جزءا من الدولة الفلسطينية، حيث تمتد هذه الخطة على مساحة تصل إلى ١٢٤٣ دونما.[٧٣] وعلى التوجه نفسه، باشرت إسرائيل التخطيط للبناء في مناطق E1، والتي تتواصل مع الخطة الاستيطانية للبناء في «غفعات همتوس» كما أشرنا سابقا. حيث أن البناء في هاتين المنطقتين وتحديدا في منطقة E1، كانت خطا أحمر لأنها تعني عمليا فصل القدس عن الضفة الغربية، حيث اعتبر المجتمع الدولي أن البناء في هذه المنطقة يعني أن إسرائيل لا تريد حل الدولتين. لذلك منع المجتمع الدولي إسرائيل البناء في هذه المنطقة. حيث أن البناء في «غفعات همتوس» يعني فصل القدس عن بيت لحم من جهة، وعزل بيت صفافا وشعفاط عن باقي الأحياء الفلسطينية في القدس، في حين أن البناء في منطقة E1، وهي منطقة واسعة بين مستوطنة معاليه أدوميم والقدس، يعني فصل القدس عن الضفة الغربية. إن اعلان نتنياهو عن البناء في هذه المنطقة، ينسجم مع ثقته بالقدرة على فرض أمر واقع في المناطق التي كانت تعتبر خطا أحمر للمجتمع الدولي، بما في ذلك الإدارات الأميركية، وهو ينهي بذلك نهائيا الحد الأدنى جغرافياً لحل الدولتين[٧٤].

تتبنى الخطة الأميركية السردية الإسرائيلية حول قضية اللاجئين الفلسطينيين.

٢.٣ اللاجئون:

حسمت الخطة الأميركية موضوع اللاجئين وأسقطته عن طاولة المفاوضات ضمن قضايا الحل النهائي، وذلك انسجاما من الخطوات الأميركية التي أوقفت الدعم لوكالة غوث اللاجئين «الأونروا»، في وقت سابق.

الرواية الإسرائيلية في الخطة

تتشكل السردية الإسرائيلية حول قضية اللاجئين الفلسطينيين، من المركبات التالية:[٧٥]

- أولا: لا تتحمل إسرائيل مسؤولية سياسية وأخلاقية عن ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.
- ثانيا: إسرائيل لن تقبل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى حدودها السيادية بأي شكل من الأشكال، ظهرت في بعض الأحيان موافقة على عودة عدد ضئيل لمناطق الـ ٤٨، فمثلا في مفاوضات أنابوليس وافقت إسرائيل على عودة ٥٠٠٠ لاجئ.
- ثالثا: لا تعترف إسرائيل بديمومة قضية اللجوء الفلسطيني، بالنسبة لها سلالة اللاجئين ليسوا بلاجئين، اللاجئون هم من تركوا البلاد خلال الحرب ١٩٤٨-١٩٤٩.

- رابعا: تعتبر إسـرائيل أن حل مشـكلة اللاجئين الفلسطينيين يجب أن تكون ضمن توطينهم وتجنيسـهم في الدول التي لجئـوا لها. يقبل الموقف المعتدل بعودة انتقائية ومراقبة للاجئين إلى كيان سياسي فلسطيني.
- خامسـا: إسـرائيل لن تشـارك في تعويـض اللاجئين الفلسـطينيين لغياب مسؤوليتها التاريخية عن ولادتها.
- سادسـا: مؤخـرا، بـدأت الحكومة الإسـرائيلية ببنـاء وإنتاج سـردية اللجوء اليهـودي مـن الدول العربية، وقد تمت إقامة طاقم خـاص في هذا الصدد في وزارة المسـاواة الاجتماعيـة التي تقودهـا الوزيرة من الليكـود غيلا غملائيل. وتهـدف هذه السـردية إلى الادعاء أن هنالك مشـكلة لاجئـين يهود نتجت عن الصراع العربي الاسـرائيلي، وليس فقط مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فضلا عـن الحاجة إلى تعويضهم كونهـم تركوا الكثير من أملاكهم المادية والمالية في مواطنهم الأصلية. ظهر الخطاب الإسـرائيلي حـول اللجوء اليهودي كجزء من صـراع محلي، من أجل إدخال سـردية الشـرقيين وحالـة الضحوية لديهم في معبد الذاكرة الإسـرائيلية، غير أن الخطة أخذت هذا النقاش الذي كان دافعه داخليا، وحولته إلى جزء من تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

تتبنى الخطة الأميركية مركب «اللـجـوء الـيـهـودي»، وتـطـالـب بتعويض دولة إسرائيل نفسها عن تكاليف استيعاب اللاجئين اليهود من البلدان العربية.

تتبنى الخطة الأميركية السـردية الإسرائيلية حول قضية اللاجئين، فضلا عن إدراجها لقضية «اللاجئين اليهود» بشكل متساو مع قضية اللاجئين الفلسطينيين. من الآن، تتطرق الخطة بشـكل يساوي بين اللاجئين الفلسـطينيين وما تطلق عليه اللاجئين اليهود، غير أن الحل السياسـي لهاتين القضيتين لن يكون متسـاويا، فحسـب الخطة تم توطين اللاجئين اليهود في إسـرائيل، ويجب توطين اللاجئين الفلسـطينيين في الدول التي يعيشـون فيها، وقبول عودة لاجئين إلى الدولة الفلسـطينية بموافقة إسـرائيلية فقط، وذلك وفق اعتباراتها الأمنية.[٧٦] كما ربطت الخطة مسـألة اللاجئين الفلسـطينيين بقضية اللجوء كظاهرة عالمية، وتحييد الجانب الخاص لقضية اللجوء الفلسطيني، وهو ينسجم بشكل كامل مع السردية والخطاب الإسـرائيليين. تشـير الخطـة إلى «أن الاقتراحات التي تطالـب بأن توافق دولة إسـرائيل على استقبال اللاجئين الفلسـطينيين أو الوعد بعشرات المليارات من الدولارات كتعويـض للاجئـين، لم تكـن واقعية، ولم يتم تحديد مصدر تمويل موثـوق به».[٧٧] ولذلك، لا تتوانى الخطة عن ذكر أن الأمر غير ممكن، لأن «العالم يكافح من أجل إيجاد أموال كافية لدعم أكثر من ٧٠ مليون لاجئ ومشرد من جميع أنحاء العالم».[٧٨] في البداية تتبنى الخطة السـردية الإسـرائيلية حول ولادة مشـكلة اللاجئين الفلسـطينيين، باعتبار أن الحرب عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ كانت حروب دفاع عن النفس.

الحل السياسي

تتبنى الخطة مركب اللجوء اليهودي، لا بل تذهب أبعد من الخطاب الإسرائيلي الذي يتوقف عند تعويض اليهود الذي تركوا أملاكهم في البلدان العربية، بل تطالب بتعويض دولة إسرائيل نفسها عن تكاليف استيعاب اللاجئين اليهود من تلك البلدان، لا بل تفصل حل مشكلة اللاجئين اليهود عن اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وذلك باعتبارها قضية انسانية، ولعدم طرح مقارنتها مع الحل المقابل الذي تطرحه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

٢.٤ الأسرى الفلسطينيون:

الأسرى الفلسطينيون لهم مكانة مركزية في الوجدان الفلسطيني الجمعي، فهم أسرى بسبب نضالهم من أجل التحرر والاستقلال. تشير الكثير من أدبيات إنهاء الصراع، إلى أن قضية الأسرى هي قضية جوهرية في التوصل إلى نقطة ينتهي فيها الصراع، بإطلاق سراحهم كجزء من حالة المصالحة بين أطراف في حالة صراع. غير أن الخطة الأميركية تطالب الحركة الوطنية الفلسطينية بالموافقة على «نهاية اللعبة» من جهة، ولكنها لا تطالب إسرائيل بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية.

شعبة الاستخبارات العسكرية حول الأوضاع في غزة: الجيش نجح في ردع حركة حماس، التي «تتمسك بالتسوية».

في الفقرة الخاصة بالأسرى، فإن الخطة تطالب إسرائيل بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، باستثناء: «أولا: المتهم بجريمة قتل أو محاولة القتل، ثانيا: المتهم بالتآمر لتنفيذ عملية قتل، وثالثا: مواطنين إسرائيليين».[٧٩] يتضح من هذه الشروط، أن أغلب الأسرى الفلسطينيين سيضلون في السجون الإسرائيلية بعد توقيع اتفاق السلام الإسرائيلي-الفلسطيني. ومن لا تنطبق عليهم هذه الشروط الثلاثة، فسيتم إطلاق سراحهم على دفعتين، وعليهم التوقيع على وثيقة يؤكدون فيها على منافع التعايش بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتنوه الخطة، أنه لن يتم إطلاق سراح أي أسير فلسطيني، حتى الإداريين منهم، إذا لم يتم إطلاق سراح «المحتجزين» (Captive) الإسرائيليين ورفات الجنود.[٨٠] كما تطالب الخطة إسرائيل بالعفو عن الفلسطينيين خارج فلسطين، والسماح لهم بالعودة إلى دولة فلسطين في حالة لا تنطبق عليهم الشروط الثلاثة آنفة الذكر.

تؤكد فقرة الأسرى في الخطة، أنها أولا، تتماهى مع الموقف السياسي الإسرائيلي بخصوص الأسرى، ومع سردية «تجريم» العمل النضالي الفلسطيني كما يردد الخطاب الإسرائيلي، فضلا عن أن هذه الفقرة تُشكل استسلاما أخلاقيا وسياسيا للحركة الوطنية الفلسطينية، كما نوهنا سابقا. في هذا السياق، جددت إسرائيل حجز جثامين فلسطينيين سواء عسكريين أو مدنيين من أجل الضغط على حركة حماس لإطلاق سراح المواطنين الإسرائيليين ورفات جنودها.

٢.٥ قطاع غزة

حظي قطاع غزة بجزء منفصل في الخطة الأميركية يوضح تبني السردية السياسية الإسرائيلية فيما يتعلق بقطاع غزة. فحسب الخطة: «انسحبت إسرائيل من غزة قبل حوالي ١٥ عاما تقريبا بهدف دعم السلام. في المقابل، حماس الإرهابية بإجماع دولي، سيطرت على الإقليم، وزادت من هجماتها على إسرائيل، بما في ذلك إطلاق آلاف الصواريخ. تحت قيادة حماس، يعاني سكان غزة من فقر مدقع وحرمان».[٨١] طبعا لا تشير الخطة بكلمة واحدة للحصار على قطاع غزة، والاعتداءات الإسرائيلية عليه. حيث كشف كتاب جديد لعالم الاجتماعي العسكري الإسرائيلي، يغيل ليفي، أن إسرائيل مقارنة مع جيوش الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، أقل حساسية لضرب السكان المدنيين، حيث قارن بين حروب الجيوش الثلاثة، مركزا على حروب إسرائيل على قطاع غزة. وهو كتاب يدحض السردية الإسرائيلية التي تفيد بأن الجيش الإسرائيلي أكثر حساسية تجاه المس بالمدنيين مقارنة مع الولايات المتحدة وبريطانيا في حربهما بأفغانستان.[٨٢]

الجانب المهم في الخطة، هو الحل الذي تقترحه لقطاع غزة، فهي تشترط تنفيذ الاتفاق من الطرف الإسرائيلي، فقط في حالة تمت تسوية مسألة قطاع غزة، والتي تشمل: «أولا: قيام السلطة الفلسطينية أو أي جسم محلي أو دولي توافق عليه إسرائيل بالسيطرة الكاملة على قطاع غزة. وثانيا: قيام حماس وحركة الجهاد الإسلامي وكل المنظمات الإرهابية المسلحة بنزع سلاحها، وثالثا: غزة تكون منزوعة السلاح كاملا».[٨٣] وتكمل الخطة، أنه مع بدء التفاوض على هذه البنود، يتم تحديد جدول زمني لتنفيذها، ويتم خلاله يتم إطلاق سراح المواطنين الإسرائيليين ورفات الجنود الإسرائيليين الموجودين في قطاع غزة، فيما إذا أرادت حماس أن تلعب دورا في الحكومة الفلسطينية، فعليها قبول مبادئ الرباعية، وتلتزم بمسار السلام مع إسرائيل والاعتراف بها.

واصلت إسرائيل الحفاظ على التوجه الإستراتيجي العام فيما يتعلق بقطاع غزة، وهو العمل على التوصل إلى تسوية سياسية طويلة الأمد مع «حماس».

كانت غزة حاضرة بقوة في المشهد الإسرائيلي خلال العام المنصرم، فقد حدثت عشرات المواجهات بين إسرائيل والحركات الفلسطينية في قطاع غزة لا سيما حماس والجهاد الإسلامي، بين مواجهات ضيقة استمرت ليوم أو اثنين، إلى مواجهات أوسع استمرت لأكثر من ذلك. ومع ذلك لم تحدث مواجهة بحجم الحرب على غزة عام ٢٠١٤. ويمكن الانتباه أن نمط المواجهة بات معروفا وثابتا، ويدل تكراره على عدم رغبة الطرفين في مواجهة شاملة، أو حاسمة. سيناريوهات بدء المواجهة ونهايتها كانت كالتالي: أولا: تقوم إسرائيل بعمل أو مبادرة ضد حركة فلسطينية إما كرد فعل أو كفعل مُبادر، كما حدث مع اغتيال القائد في الجهاد الاسلامي بهاء أبو العطا. ثانيا: تقوم حركة حماس أو الجهاد الاسلامي أو الاثنان معا بالرد على الفعل الإسرائيلي. تبدأ مواجهة يتم خلالها إطلاق

صواريخ على الجنوب، في حين ترد إسـرائيل بقصف جوي على مواقع محددة للحركات الفلسـطينية. ثالثا: تتدخل الوسـاطة المصرية ويتم وقف إطلاق النار، فتهدأ الجبهة لفترة وجيزة سـرعان ما تشـتعل مجددا بالنمط نفسـه. وقد تميزت المواجهـات عموما، بضيق المواجهة، بالحذر في اسـتعمال شـامل للقوة النارية أو الصاروخية من الطرفين، وعرض سرديتين لكل طرف حول نهاية الجولة، تؤكد الانتصار. في حين تبقى إسرائيل تتحكم في توسـيع وتضييق مسـاحة الصيد في قطاع غزة، وفتح المعابر للشاحنات، ومؤخرا إعطاء تصاريح عمل لعمال فلسطينيين من غزة للعمل داخل إسرائيل.

جدول (٩): المواجهات المركزية بين إسرائيل والحركات الفلسطينية في قطاع غزة ٢٠١٩-٢٠٢٠

التاريخ	مدة المواجهة	الخسائر البشرية
شهر آذار	مواجهات متفرقة من يوم واحد أو يومين، مثل مواجهات ١٤ آذار، ٢٥ آذار.	خمسة شهداء فلسطينيين وحوالى ٣١٦ جريحا.
أيار	مواجهة عسكرية كبيرة استمرت أربعة أيام، أطلقت خلالها المقاومة الفلسطينية ٦٩٠ صاروخا.	استشهد ٢٥ فلسطينيا وجـرح حـوالـي ١٢٥ فلسطينيا، في حين قتل خـلال المـواجـهـة أربـعـة إسرائيليين.
تشرين الثاني	مـواجـهـة بـين حـركـة الجـهـاد الإسـلامـي وإسرائيل، استمرت ستة أيـام، بعد قيام الأخيرة باغتيال القيادي في حركة الجهاد بهاء أبو العطا، أطلقت خلالها حركة الجهاد الإسلامي حوالي ٤٥٠ صاروخا. اطلق على المواجهة في إسرائيل عملية «الحزام الأسود».	استشهد ٢٦ فلسطينيا، أغلبهم مقاتلون في حركة الجهاد الإسلامي.
شباط	مواجهة ليومين بين حركة الجهاد الإسلامي وإسرائيل، أطلقت خلالها حركة الجهاد ١٥٠ صاروخا على إسرائيل.	قامت إسرائيل باغتيال مقاتلين في حركة الجهاد الإسلامي في دمشق كرد على إطلاق الصواريخ.

بُنيت الخطة الأميركية من وحي السـلام الاقـتـصـادي الـذي طـوره نتنياهو في بداية سنوات حكمه.

أشـارت شعبة الاستخبارات العسـكرية في تقريرها السنوي حول الأوضاع في غزة، أن الجيش نجح في ردع حركة حماس، التي «تتمسك بالتسوية»، لكنها تقف أمام تحديات من وصفتهم بـ«الفصائل المارقة»، غير أنها اعتبرت أن حماس تواصل تعزيز قوتها، وهي جاهزة لإدارة قتال في مواجهة إسـرائيل قد يسـتمر لأيام. في المقابل، اعتبرت أن حركة حماس حذرة من التصعيد الذي قد يؤدي إلى حملة عسـكرية واسـعة، وذكرت أن حماس

«سوف تواصل جهود التهدئة طالما تراها مفيدة لبقائها واستمرارها في السيطرة على قطاع غزة».[٨٤]

استمرت إسرائيل في العام المنصرم في الحفاظ على التوجه الإستراتيجي العام فيما يتعلق بقطاع غزة، وهو العمل على التوصل إلى تسوية سياسية طويلة الأمد مع حركة حماس تساهم في سيادة الأمن لمناطق الجنوب، فضلا عن تكريس حالة السلطتين السياسيتين المنفصلتين بين الضفة الغربية وقطاع غزة. اندلعت خلال العام المنصرم عدة مواجهات بين إسرائيل وقطاع غزة، وعلى الرغم من أن الضغط الشعبي الإسرائيلي للخروج لحرب شاملة على القطاع، ومزاودة حزب أزرق-أبيض على نتنياهو في هذا الشأن، فإن الأخير استمر في الالتصاق برؤيته الهادفة إلى تعزيز الفصل وتكريسه بين الضفة وقطاع غزة.

في هذا السياق، كشف افيغدور ليبرمان، في خضم محاولته إظهار نتنياهو بأنه متواطأ في موضوع قطاع غزة، عن الزيارة السرية التي قام بها رئيس الموساد، يوسي كوهن، وقائد المنطقة الجنوبية، هرتسي هليفي، إلى قطر في شهر شباط، من أجل إقناع الدوحة باستمرار دعمها الشهري لقطاع غزة. في هذا الصدد، يشير محلل الشؤون العربية في صحيفة هآرتس، تسيبي برئيل، إلى أن إسرائيل تستعمل مصر وقطر لتمرير سياستها تجاه قطاع غزة، وليس صدفة برأيه أن قطر التي يتم التطرق لها في إسرائيل كدولة داعمة للإرهاب، سُمح لها بإدخال المنحة القطرية من أجل التخفيف الاقتصادي عن سكان قطاع غزة، والذي ترى إسرائيل أنه يلعب دورا في تقليل حدة العنف في القطاع، ويخفف حالة الغضب الذي قد يصب ضد إسرائيل. في الوقت ذاته، فإن إسرائيل تستغل تدخل مصر – وهي دولة في حالة فراق مع قطر وإحدى دول الحصار عليها- من أجل التوصل إلى تهدئة مع الفصائل الفلسطينية في كل مرة تندلع مواجهة عسكرية بين الطرفين. ويتوصل برئيل إلى نتيجة أن الخصمين يلعبان دورا مهما في غزة، الأول من خلال إدخال مساعدات شهرية تصب في تقليل الغضب في القطاع وعدم وصول الحالة إلى أزمة انسانية، فيما مصر تلعب دور الوسيط الثابت في التهدئة في كل مرة يحدث فيها تصعيد مسلح بين الأطراف.[٨٥]

تحاول الخطة الأميركية أن تعيد إحياء فكرة السلام الاقتصادي، ولكن بصورة متطورة من خلال طرح شق اقتصادي مُفصل.

يشير المحلل الإسرائيلي، بن درور يميني، إلى السبب المركزي الذي يمنع إسرائيل من حسم المعركة في قطاع غزة وهزيمة حماس، وهو ادعاء استشراقي استعلائي، يتميز به هذا الكاتب، ولكنه يُعبر أيضا عن قناعة الكثيرين من الإسرائيليين والقيادة الإسرائيلية، وهو أن العالم دائما يمنع إسرائيل من حسم المعركة أمام حماس، ويعتبر أن إسرائيل في كل مرة تخرج للحرب أو لمعركة ضد حماس، فإنها تحظى بدعم دولي لأيام معدودة، وبعد

نشـر فيديوهات الدمار والمعاناة الانسـانية في القطاع، فإن العالم يطالبها بوقف الحرب، ويعتقد أن ما هو مسموح به لحلف الناتو أو الولايات المتحدة غير مسموح به لإسرائيل،[٨٦] وهي مقولة فنّدها يغيل ليفي في كتابه المذكور آنفا.

٢.٦ العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل

بُنيـت الخطـة الأميركية من وحي السـلام الاقتصـادي الذي طوره نتنياهـو في بداية سـنوات حكمه، ولكنه فشـل في تسـويقه بسـبب الرفض الفلسـطيني والعربي والدولي، لاعتبار أن الجانب الاقتصادي هو تابع للسؤال السياسي والوطني المركزي. تحاول الخطة الأميركية أن تعيد إحياء فكرة السـلام الاقتصادي، ولكن بصورة متطورة من خلال طرح شق اقتصادي مُفصل. شق اقتصادي يمتلك قدرة غريبة على التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية لعشـر سـنوات قادمة. تحاول الخطة إغراء الجانب الفلسطيني بخطة اقتصادية، حيث أن الناتج القومي الفلسطيني سيتضاعف خلال عشر سنوات، وخلق مليون فرصة عمل جديدة، وتقليـص البطالة لنسـبة أقل مـن ١٠٪، وتقليل معدلات الفقر في المجتمع الفلسـطيني.[٨٧] تحمـل الخطـة الكثير من الوعود الاقتصادية، فهي سـتخصص ٢٧ مليار دولار من المبلغ الكلي الذي سـيتم تجنيده للدولة الفلسـطينية على مدار عشـر سـنوات، أي ٢,٧ مليار دولار في السنة، مقابل التخلي عن المشروع الوطني الفلسطيني. وتقترح الخطة امتيازات للدولة الفلسـطينية، بمساعدة إسـرائيل ومرافقتها، مثل اسـتعمال مينائيّ حيفا واشدود للصـادرات والـواردات (وهـو قائم حاليا)، وإقامـة منطقة تجارة حرة بـين الأردن ودولة فلسـطين، وغيرها.[٨٨] لا تعارض إسـرائيل أيا من المركبات الاقتصادية في الخطة، لأنها تقوم بذلك الآن. صحيح أن الخطة توسع قليلا من امتيازات الدولة الفلسطينية من الناحية الاقتصادية، لكن جوهر ما هو قائم الآن سـيبقى أيضا كما هو حسـب الخطة. فضلا عن أن إسـرائيل ستسـتفيد كثيرا من الشق الاقتصادي في الخطة، كونه سيحافظ على تبعية الدولة الفلسـطينية للاقتصاد الإسرائيلي. سـنلقي الضوء في الفقرات التالية على الواقع الاقتصادي الراهن والعلاقة الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، تحديدا خلال العام ٢٠١٩.

وصلت الصادرات الإسرائيلية للسلطة الفلسطينية في العام الماضي إلى أربعة مليارات دولار.

يُعتبر التبادل التجاري بين إسـرائيل والسـلطة الفلسـطينية مركبـا مهما في اقتصاد الكيانين، حيث وصلت الصادرات الإسـرائيلية للسـلطة الفلسطينية في العام الماضي إلى أربعة مليارات دولار، في حين وصل حجم الواردات الفلسـطينية (أغلبه منتجات زراعية) إلى إسرائيل ما يقارب ٩٠٠ مليون دولار.[٨٩]

شهد العام المنصرم حالة من الصراع الاقتصادي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل،

وكان الدافع الأساسي لذلك هو اتخاذ السلطة الفلسطينية سياسة ترمي من خلالها إلى تقليص بعض مساحات التبادل التجاري مع السوق الإسرائيلي، كان آخرها الصراع على استيراد العجول من إسرائيل، حيث أعلنت السلطة الفلسطينية في أيلول ٢٠١٩ عن وقف استيرادها للعجول القادمة من المزارع الإسرائيلية من أجل تطوير القطاع الزراعي والثروة الحيوانية الفلسطينية. غير أن احتجاج المزارعين وأصحاب المواشي في إسرائيل على هذه الخطوة، دفع إسرائيل إلى مقاطعة المنتجات الزراعية التي تستوردها من السلطة الفلسطينية، ومنعها من تصدير منتجاتها الزراعية عبر وإلى الأردن.[٩٠]

يصل عدد المزارعين الإسرائيليين الذين يصدرون العجول للسلطة الفلسطينية إلى ٣٥٠–٤٠٠ مُزارع، والذين تضرروا بشكل كبير من القرار الفلسطيني، وفي أعقاب مظاهرات قام بها هؤلاء أمام بيت وزير الدفاع نفتالي بينيت، قررت الحكومة اتخاذ إجراءات ضد السلطة الفلسطينية للضغط عليها من أجل التراجع عن قرارها، حيث تستورد السلطة الفلسطينية من المزارع الإسرائيلية ما يقارب ١٤٠ ألف عجل في السنة.[٩١] وبعد محادثات بين الطرفين والتي قادها وزير الزراعة تساحي هنغبي، ومنسق الحكومة في المناطق الفلسطينية الجنرال كميل ابو ركن، تم الإعلان من الطرفين عن وقف مقاطعة استيراد العجول من إسرائيل، في مقابل أعلنت الأخيرة، بعد ثلاثة أسابيع قاطعت فيها الزراعة الفلسطينية، عن وقف مقاطعة المنتجات الفلسطينية. وتشير معطيات وزارة الزراعة الفلسطينية أن الصادرات الزراعية الفلسطينية من الضفة الغربية لإسرائيل وصلت إلى ٨٨ مليون دولار، وهي بدورها تُشكل ٦٨٪ من حجم الصادرات الزراعية الفلسطينية. ويتضح من هذه الحادثة، أن المقاطعة المتبادلة بين الأسواق أدت إلى خسارة قطاع الزراعة عند الجانبين، فحسب معطيات وزارة الزراعة الإسرائيلية تراجع سعر الموز خلال شهر شباط بنسبة ٤٪، فيما تراجعت أسعار الخضار في الضفة الغربية أيضا بسبب وفرتها النابعة من توقف الواردات لإسرائيل.[٩٢] وهو ما يدل أن الاقتصاد الفلسطيني ما زال بحالة تبعية للاقتصاد الإسرائيلي، والذي يستفيد كثيرا من هذه التبعية.

إجمال

استعرض التقرير الحالي العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية في العام الماضي على ضوء الخطة الأميركية المسماة «السلام من أجل الازدهار». وقد أوضحنا خلال العرض، المراحل التي اتبعتها إسرائيل بالتعاون الكامل مع الولايات المتحدة لطرح الخطة، التي تضمن في النهاية قيام إسرائيل بضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، وهو هدفها الأساسي.

- المرحلة الأولى: مرحلة التحضير لصفقة القرن، أو الخطة الأميركية، والتي سبقتها خطوات عملية تتعلق بقضايا الحل النهائي المؤجلة: القدس، اللاجئون والحدود. بدأت هذه الخطوات فور تسلم دونالد ترامب منصبه الجديد، وتعيينه طاقما يهوديا منحازا لإسرائيل ومتماهيا مع سرديتها التاريخية والسياسية، ومشروعها الاستيطاني ومشروع الضم. حيث اعترفت الإدارة الأميركية بالقدس كعاصمة موحدة لدولة إسرائيل ونقلت إليها سفارتها. وأوقفت الدعم لوكالة غوث اللاجئين الأونروا، في محاولة منها لضرب الإطار الدولي الذي يرعى شؤون اللاجئين الفلسطينيين. كما سمحت لإسرائيل بتوسيع الاستيطان دون أي قيود أو التنديد بذلك حتى كلاميا. كما قامت بالتضييق على السلطة الفلسطينية اقتصاديا وسياسيا ودوليا في محاولة لابتزازها سياسيا للتنازل عن موقفها من الخطة، أو تقبل بالتفاوض على أساسها.
- المرحلة الثانية: وشملت تصريحات من مسؤولين أميركيين تمهد للخطة الأميركية وجوهرها، كانت ذروة هذه التصريحات، بيان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو حول اعتبار الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية لا يخالف القانون الدولي، ولا يشكل عائقا للسلام. وهو بذلك أكد على الضوء الأخضر الذي أعطته إدارة ترامب لإسرائيل لتعزيز استيطانها وفرض أمر واقع على الأرض من جهة، والإشارة إلى مضمون الخطة وتصور إدارة ترامب للحل النهائي.
- المرحلة الثالثة: نشر الشق الاقتصادي من الخطة، والذي يهدف إلى تحويل الصراع إلى سؤال اقتصادي يتعلق بالرفاهية والازدهار والاستثمار، في محاولة لتجنيد الدول العربية لدعم الخطة، أو اعتبارها أساسا لأي تسوية نهائية.
- المرحلة الرابعة: نشر الخطة كاملة، والتي كان واضحا في توجهها ولغتها وسرديتها أنها خطة إسرائيلية أميركية تهدف إلى تحقيق هدفين: الأول شرعنة الواقع القائم على الأرض، وثانيا التمهيد وإعطاء إسرائيل الضوء الأخضر للضم، تحديدا ضم غور الأردن، ومناطق واسعة من مناطق «ج». الجوانب التي تتعلق بالدولة الفلسطينية، لن تتحقق لأن الشروط الموضوعة في الخطة للوصول إلى دولة فلسطينية مبتورة، مريضة بنقص السيادة بشكل مزمن، هو إعلان الشعب الفلسطيني وقيادته الاستسلام السياسي والأخلاقي أمام إسرائيل والمشروع الصهيوني.

الهوامش

١. The White House, Peace to Prosperity: A vision to improve the lives of the Palestinian and Israeli people, (Washington D.C: The White House, 2020).

٢. أنظر على سبيل المثال تفاصيل دقيقة عن الصفقة في مقال نشره الباحث في معهد دراسات الأمن القومي، اودي ديكل، في حزيران ٢٠١٩. اودي ديكل، الخط الواصل بين خطة ترامب وفرض القانون الإسرائيلي في مناطق المستوطنات، **مجلة مباط عال**، العدد ١١٧٦، حزيران ٢٠١٩. أنظر رابط المقال: https://www.inss.org.il/he/wp-content/uploads/sites/2/2019/06/1176.pdf (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٦).

٣. مارون ازولاي، المجلس الأمني المصغر (الكابينيت) صادق على قانون تقليص رواتب المخربين، **موقع ynet**، ٢٠١٩/٢/١٧، أنظر الرابط: https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5464875,00.html (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٦). وكانت الكنيست قد أقرت هذا القانون في تموز ٢٠١٨.

٤. مركز مولاد، غزة- بين التسوية والتصعيد، (تل ابيب: مولاد: المركز للتجدد الديمقراطي، ٢٠١٨). أنظر رابط المقال: http://www.molad.org/images/upload/files/gaza.pdf (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٦).

٥. أنا برسكي، البرلمان الفرنسي حسم أمره: معاداة الصهيونية هي نوع من معاداة السامية، **معاريف**، ٢٠٢٠/١٢/٣، أنظر الرابط: https://www.maariv.co.il/news/world/Article-733213 (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٦).

٦. تسيفي برئيل، نحو اقتحام الخليج، **هآرتس**، ٢٠٢٠/٢/١٣، ص:٥.

٧. أنظر على سبيل المثال مثال المؤرخ الإسرائيلي المعروف ايلي بودي، السقف الأعلى في علاقات إسرائيل والدول العربية، **هآرتس**، ٢٠١٩/٢/٢٨، أنظر الرابط: https://www.haaretz.co.il/blogs/mitvim/BLOG-1.6979363 (آخر مشاهدة، ٢٠٢٠/٢/٢٦).

٨. اريئيل كهانا، رئيس الحكومة يهاجم: المحكمة الدولية في لاهاي تحولت إلى سلاح سياسي ضد إسرائيل، **يسرائيل هيوم**، ٢٠١٩/١٢/٢٢، أنظر الرابط: https://www.israelhayom.co.il/article/717633 (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٦). وأيضا: نوعا لنداو، نتنياهو: قرار المحكمة الدولية في لاهاي- معاداة للسامية، **هآرتس**، ٢٠١٩/١٢/٢٢، أنظر الرابط: https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.8296885 (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٦).

٩. وردت هذه المعطيات في الموقع الالكتروني لجهاز الأمن العام (الشاباك)، أنظر الرابط: https://www.shabak.gov.il/SiteCollectionDocuments/Monthly%20Summary%20HE/דוחות%٢٠שנתיים/סיכום%20שנת%pdf.202019 (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٦).

١٠. اريئيل كهانا، وزير الخارجية الأميركي بومبيو: كنا نعلم أن المستوطنات في يهودا والسامرة قانونية، **يسرائيل هيوم**، ٢٠١٩/١١/٢٧، أنظر الرابط: https://www.israelhayom.co.il/article/710979 (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٨).

١١. نوعا لنداو، سفير الولايات المتحدة الأميركية، فريدمان: لإسرائيل الحق في ضم جزء من الضفة الغربية، **هآرتس**، ٢٠١٩/٦/٨، أنظر الرابط: https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.7342909 (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٨).

١٢. معاريف، نتنياهو تحدث مع ترامب وشكره على التصريح بخصوص المستوطنات، **معاريف**، ٢٠١٩/١١/١٩، أنظر الرابط: https://www.maariv.co.il/breaking-news/Article-730324

١٣. طال شيلاف، ومايا هريدشيانو، نتنياهو: تصحيح ظلم تاريخي، في اليسار شجبوا ذلك: يعارض المصلحة القومية، موقع walla، 19/11/2019، أنظر الرابط: https://news.walla.co.il/item/3324541

١٤. المصد السابق.

١٥. المصدر السابق.

١٦. المصدر السابق.

١٧. المصدر السابق.

١٨. هوديا كريش حزوني، مؤتمر البحرين: في القدس شددوا على عدم تخريب الحفلة الأميركية، **مكور ريشون**، ٢٠١٩/٦/٢٣، أنظر الرابط: https://www.makorrishon.co.il/international/148741/ (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٨).

١٩. مهند مصطفى، مشاريع الضم في السجال الإسرائيلي الراهن: جدلية المواطنة والأرض، **مجلة قضايا إسرائيلية**، العدد ٦٦، ٢٠١٧، ص: ٣٧-٥١.

٢٠. عميرة هس، الطبيعة تتجند لخدمة المستوطنين، تحت رعاية قضايا المحكمة العليا، **هآرتس**، ٢٠٢٠/١/١٧، ص: ١٣.

٢١. في التماس تقدمت به مجموعة من الإسرائيليين (٤٠ شخصا) من أجل إلغاء المحمية الطبيعية «ام زوكا» والتي تم بناء بؤرة استيطانية عليها، ولأنها تميز ضد الفلسطينيين مقابل اليهود المستوطنين، ردت المحكمة العليا هذا الالتماس. لا بل اتهم القاضي مناحيم مزوز المحامي الذي قدم الالتماس بالمستفز. (عميرة هس، المصدر السابق).

٢٢. المصدر السابق.

٢٣. موقع حركة السلام الآن، أنظر رابط المعطيات: https://peacenow.org.il/settlements-watch/matzav/population (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٥).

٢٤. هغار شيزف، نتنياهو أمر بربط ١٢ بؤرة استيطانية غير قانونية بالكهرباء، **هآرتس**، ٢٠٢٠/٢/٢٥، ص: ٤.
٢٥. معهد القدس لشؤون الجمهور والدولة، المستوطنات: كل المعطيات عشية خطة ترامب، (القدس: معهد القدس لشؤون الجمهور والدولة، ٢٠١٩). أنظر الرابط: https://jcpa.org.il/article/ההתנחלויות-כל-הנתונים-לפני-תכנית-טראמ/ (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٥).
٢٦. المصدر السابق.
٢٧. هغار شيزاف، الأمم المتحدة: في ٢٠١٩ ارتفع عدد المباني التي هدمت أو صودرت في مناطق C، **هآرتس**، ٢٠٢٠/١/٧، ص: ٤.
٢٨. اريئيل كهانا، خطة بينيت: «سنضع نهاية للسيطرة الفلسطينية»، يسرائيل هيوم، ٢٠١٩/١٢/١٩، أنظر الرابط: https:// www.israelhayom.co.il/article/717217 (اخر مشاهدة، ٢٠٢٠/٢/٢٥).
٢٩. المصدر السابق.
٣٠. اليشع بن كيمون، بينيت منع بناء فلسطينيا في منطقة داخل مناطق B، موقع ynet، 21/2/2020، أنظر الرابط: https:// www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5681776,00.html (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٥).
٣١. لم تكشف الإدارة المدنية عن هذه المعلومات عن طيب خاطر، بل بعد أن توجهت منظمة «بمكوم» لطلب هذه المعلومات من الإدارة المدنية من خلال قانون حرية المعلومات.
٣٢. هغار شيزاف، في ثلاث سنوات رفضت ٩٨,٦٪ من طلبات البناء الفلسطينية في منطقة C، **هآرتس**، ٢٠٢٠/١/٢٢، ص: ٣.
٣٣. المصدر السابق.
٣٤. هغار شيزاف، عدد جرائم الكراهية ضد الفلسطينيين تراجع، ولكن مستوى الجرأة للمنفذين ازداد، **هآرتس**، ٢٠١٩/١٢/١٥، ص: ١+٥.
٣٥. للمزيد حول تصورات نتنياهو أنظر: انطوان شلحت، بنيامين نتنياهو: عقيدة اللاحل، (رام الله: مدار– المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٥).
٣٦. الوف بن، تاريخ المنتصرين، **هآرتس**، ٢٠٢٠/١/٣٠، ص: ٣.
٣٧. المصدر السابق.
٣٨. ميخائيل هرتسوغ، رهان كهذا على مستقبل إسرائيل يُحتّم استفتاء شعبيا، هآرتس، ٢٠٢٠/٢/١٤، ص: ٢٣.
٣٩. مهند مصطفى، بنيامين نتنياهو: إعادة إنتاج المشروع الصهيوني ضمن منظومة صراع الحضارات (اسطنبول: مركز رؤية للتنمية السياسية، ٢٠١٩).
٤٠. ذكرت الخطة هذا الشرط ثلاث مرات، ص:٤، ص:٧، ص: ٣٧.
٤١. أنظر نص خطاب بار ايلان باللغة العربية في موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الرابط التالي: https://mfa.gov.il/ MFAAR/TheGovernment/AnnouncementsAndStatements/2009/Pages/Address-by-PM-Netanyahu-at-Bar-Ilan-University-14062009.aspx (آخر مشاهدة، ٢٠٢٠/٢/٢٨).
٤٢. شاؤول اريبلي، ١٥ سنة للوراء، هآرتس، ٢٠٢٠/٢/٢١، ص: ٢٣.
٤٣. المصدر السابق.
٤٤. Peace to prosperity, p: 38.
٤٥. شاؤول اريبلي، ١٥ سنة للوراء، هآرتس، ٢٠٢٠/٢/٢١، ص: ٢٣.
٤٦. المصدر السابق.
٤٧. وهي: عوتنائيل، حرمش، مفو دوتان، الون موريه، ايتمار، برخا، يتسهار، عطيرت، معاليه عاموس، ميتساد، كارمي تسور، تيلم، ادورا، نهوغوت، وبيت حغاي.
٤٨. هغار شيزاف، تبادل مناطق في النقب، نقاش حول المثلث: إسرائيل حسب خطة ترامب، **هآرتس**، ٢٠٢٠/١/٣٠، ص: ٣.
٤٩. ملكيال بلص، ليس هكذا يتم الضم، **هآرتس**، ٢٠٢٠/١/٣٠، ص: ١٣.
٥٠. Peace to Prosperity, p: 12.
٥١. موقع سوغيم، نتنياهو: ما دمت رئيسا للحكومة لن يتم قلع أي يهودي من بيته، موقع سروغيم، ٢٠١٨/١٢/١١، أنظر الرابط: https://www.srugim.co.il/295942-נתניהו-מציג-הפתרון-לעומסי-התנועה-בבני
وايضا انظر لتصريحه عام ٢٠١٩، مايا هوريدينشينو، نتنياهو في السامرة: التزم بعدم قلع أي مستوطنة، انتهيا مع هذه المهزلة، موقع walla، 11/7/2019، أنظر الرابط: https://news.walla.co.il/item/3246749
٥٢. Peace to Prosperity, p: 12.
٥٣. يهودا شيلزنغر، هدف نتنياهو: فرض السيادة الإسرائيلية على غور الأردن خلال نصف عام، **يسرائيل هيوم**، ٢٠١٩/١٢/١، أنظر الرابط: https://www.israelhayom.co.il/article/712033
٥٤. هغاؤ شيزاف، نتنياهو وغانتس يتحدثون عن ضم غور الاردن، ولكن ماذا يعني ذلك؟، **هآرتس**، ٢٠٢٠/١/٢٤، أنظر الرابط: https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.8437484
٥٥. هغار شيزاف، نتنياهو وغانتس يتحدثون عن ضم الغور، ولكن ماذا حول انعكاسات هذه الخطوة؟، **هآرتس**، ٢٠٢٠/١/٢٨، ص: ٤.

٥٦. الـوف بن، مشـهد الضـم، **هآرتس**، ٢٠٢٠/١/٢٣، ص:١+٣. نوعا ولنداو وآخـرون، غانتس وعد بضم غور الأردن وغيّر موقفه من خطة السلام: دعى ترامب لنشرها مبكرا، هآرتس، ٢٠١٠/١/٢٢، ص: ٣.

٥٧. شاؤول اريبلي، حدود بيننا وبينهم، مصدر سبق ذكره.

٥٨. للمزيـد حـول تطور فكرة ضم المثلث إلى الدولة الفلسـطينية، أنظر: مهند مصطفـى، «ام الفحم أولا»: اقتراحات التبادل الجغرافي/السكاني للفلسطينيين في وادي عارة/المثلث، **مجلة قضايا إسرائيلية**، ٢٠١٨، عدد ٧١، ص: ٣٠-٧١.

59. Peace to Prosperity, p: 13.

٦٠. يغيل ليفي، أم الفحم أيضا هي أرض إسرائيل، **هآرتس**، ٢٠٢٠/٢/٩، ص:٢.

٦١. سامي بيرتس، المثلث القاتل لنتنياهو، **هآرتس**، ٢٠٢٠/٢/٤، ص:٢.

٦٢. ايتمار ايخنير، مصدر سياسي كبير: نفحص امكانية تبادل سكاني مع بلدات وادي عارة، موقع ynet، 28/1/2020، أنظر الرابط: https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5668148,00.html (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٥).

٦٣. اميـر طيبـون ونوعا لنداو، نقل المثلث للمناطق الفلسـطينية جـاء بمبادرة نتنياهو، هآرتـس، ٢٠٢٠/٢/٤، أنظر الرابط: https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.8493680 (آخر مشاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٥).

٦٤. Peace to Prosperity, P. 15.

٦٥. نير حسـون، ١٢٠٠ من سـكان القدس الشـرقية حصلوا على المواطنة في السنة الماضية، ذروة منذ عام ١٩٦٧، هآرتس، ٢٠١٩/١/١٣، ص: ٥.

66. Peace to Prosperity, p:15.
67. Peace to Prosperity, P: 15.
68. Peace to Prosperity, P: 17.
69. Peace to Prosperity, p:18.
70. Peace to Prosperity, p: 16.

٧١. عرب ٤٨، القدس المحتلة: نتنياهو يعلن عن إقامة مسـتوطنتين تشـملان ٥٢٠٠ مسـكن، موقع عرب ٤٨، ٢٠٢٠/٢/٢٠، أنظر الرابـط: https://www.arab48.com/فلسطينيات/الاستيطان-والمسـتوطنات/٢٠٢٠/٠٢/٢٠/القدس-المحتلة-نتنياهو-يعلن-عن-إقامة-مستوطنتين-تشملان-٥٢٠٠-مسكن

٧٢. المصدر السابق.

٧٣. نير حسون، إسرائيل تقوم على بناء حي يهودي في منطقة أعدها ترامب للفلسطينيين، **هآرتس**، ٢٠٢٠/٢/١٩، ص:١+٤.

٧٤. نير حسون، بعد سنوات من التجميد: نتنياهو يدفع لخطط تفصل الضفة عن شرق القدس، **هآرتس**، ٢٠٢٠/٢/٢٦، ص: ١+٦.

٧٥. شاؤول اريبلي، حدود بيننا وبينهم: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وطرق تسويته، (تل ابيب: منشورات يديعوت وحيمد، ٢٠١٣)، ص:٤٠٦-٤٠٧. (بالعبرية).

76. Peace to Prosperity, p: 31-32.
77. Peace to Prosperity, p: 31.
78. Peace to Prosperity, p:31.
79. Peace to prosperity, p: 30.
80. Peace to prosperity, p: 30.
81. Peace to prosperity, p: 25.
82. Yagil Levy, Whose Life Is Worth More?: Hierarchies of Risk and Death in Contemporary Wars (Stanford: Stanford University Press, 2019).
83. Peace to prosperity, p: 26.

٨٤. يسـرائيل هيوم، تقرير شـعبة الاسـتخبارات العسـكرية لعام ٢٠٢٠: سـيكون لإيران يورانيوم مخصب كاف لقنبلة خلال عام، **يسـرائيل هيوم**، ٢٠٢٠/١/١٤، أنظر الرابط: https://www.israelhayom.co.il/article/724379 (آخر مشـاهدة: ٢٠٢٠/٢/٢٨).

٨٥. تسيبي برئيل، قطر زاوية غزة، **هآرتس**، ٢٠٢٠/٢/٢٣، ص: ٣.

٨٦. بن درور يميني، في فخ الدعائيين، **يديعوت احرونوت**، ٢٠٢٠/٢/٢٥، ص: ٢٧.

87. Peace to prosperity, p: 4.
88. Ibid,p: 26-27.

٨٩. داني زاكين، حرب تجارية بين إسـرائيل والسـلطة الفلسـطينية: «لا يوجد ما نخسـره سـيكون الصراع حتى النهاية»، **غلوبـس**، ٢٠٢٠/١/٣١، أنظـر الرابـط: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001316899 (آخـر مشاهدة، ٢٠٢٠/٢/٢٥).

٩٠. جاكي خوري وهغار شيزاف، إسرائيل تمنع من الفلسطينيين تصدير منتجاتها الزراعية للأردن، **هآرتس**، ٢٠٢٠/٢/٩، ص: ٤.

٩١. شـوكي سـاديه، ماذا يختبئ وراء حرب العجول بين إسـرائيل والسـلطة الفلسـطينية؟، **ذا-ماركر**، ٢٠٢٠/٢/٢١، ص: ١٢-١٤.

٩٢. جاكي خوري وهغار شيزاف، إسرائيل والسلطة أعلنتا عن تجديد التبادل التجاري الزراعي بينهما، **هآرتس**، ٢٠٢٠/٢/٢١، ص: ١٦.